A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/45/PV.6
5 October 1990

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٣٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد دي ماركو (مالطة)
ثم : السيد بيرشوم
(نائب الرئيس)

- جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة [١٣٥] (تابع)

- خطاب فخامة السيد جورج فاسيليو رئيس جمهورية قبرص

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من

السيد دي ميكليس (ايطاليا)
السيد شيفاردنادزه (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
السيد بولعراس (تونس)
السيد أساموا (غانا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

90-64104/A ٠٩٧١ث

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ١٢٥ من جدول الاعمال (تابع)

جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة (المادة ١٩ من الميثاق)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الاول ، أود أن استرعي انتباه الجمعية العامة الى الوثيقة A/45/515/Add.1 ، حيث ترد رسالة موجهة إليّ من الامين العام يحيطني فيها علما بأن غواتيمالا قامت منذ أن صدرت رسالته المؤرخة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، بسداد المبلغ اللازم لخفض المتأخرات المستحقة عليها الى أدنى من القيمة المنصوص عليها في المادة ١٩ من الميثاق .

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة أحاطت علما بذلك ؟

تقرر ذلك .

خطاب فخامة السيد جورج فاسيليو رئيس جمهورية قبرص

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة أولا الى خطاب يدلي به فخامة السيد جورج فاسيليو رئيس جمهورية قبرص .

اصطحب السيد جورج فاسيليو ، رئيس جمهورية قبرص ، الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أرحب باسم الجمعية العامة بخامة السيد جورج فاسيليو رئيس جمهورية قبرص في الامم المتحدة وأدعوه الى الادلاء بخطابه أمام الجمعية العامة .

الرئيس فاسيليو (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبدأ كلمتي بأن أتقدم اليكم يا سيدي بتهاني الحارة بمناسبة توليكم المنصب الرفيع ، منصب رئيس الجمعية العامة . فمالطة ، وهي بلد زميل لنا في حركة عدم الانحياز يؤمن بالامم المتحدة ، جديرة أن تتاح لها فرصة قيادة هذه الدورة للجمعية العامة الى خاتمة ناجحة . إن انتخابكم يعزز حقيقة أن كل البلدان ، كبيرها وصغيرها ، لها دور تضطلع به في عالم اليوم وفي عالم الغد . وأود أيضا أن أشكر الرئيس السابق اللواء يوسف غاربا ، لادارته المقتدرة للدورة الرابعة والاربعين ، التي شهدت استمرار الاتجاه المشجع صوب اعتماد القرارات بتوافق الآراء .

اسمحوا لي بأن أكرر المشاعر التي أعرب عنها من سبقوني من المتكلمين وأرحب بامارة لختنشتاين ، وهي دولة زميلة صغيرة بوصفها العضو الـ ١٦٠ في الامم المتحدة ، واسمحوا لي أيضا أن أهنئ أصدقائنا من اليمن على قرارهم الهام باعادة توحيد بلدهم ، وأن أرحب بهم هنا كوفد لليمن المتحدة ، حتى ولو كان هذا يعني أن الدول الاعضاء قد نقصت واحدة منها .

أود أيضا أن أعرب عن عظيم تقديرنا للامين العام لما يقوم به من عمل ، يرتبط الكثير منه بقبرص ، والذي قرأنا تقريره البنّاء والمتعمق باهتمام كبير . وإننا نشيد بمهارته وتفانيه في ادارة شؤون الامم المتحدة والنهوض بأهداف ومقاصد هذه المنظمة العالمية التي تمثل ضمير الانسانية الاجتماعي والاخلاقي .

وقد شهدنا ، في الاشهر الاثنى عشر منذ خاطبت الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة ، تطورات سياسية مثيرة ومتلاحقة . وهذه التطورات كان لبعضها ايجابيا الى حد يفوق ما هو متوقع ؛ وبعضها الآخر ، على العكس من ذلك تماما . غير انها اذا أخذت مجتمعة . تشير الى أننا قد وصلنا الى منعطف حاسم في تاريخ العالم . ونقطة التحول الراهنة ، شأنها شأن كل نقاط التحول ، تنطوي على فترة انتقال تتسم بالفرص العظيمة والمصاعب الكبيرة في الوقت ذاته .

ولا شك أن أهم التطورات الايجابية التي حدثت في الاشهر الاثنى عشر الماضية هي انتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب التي دُفنت بالفعل تحت أنقاض سور برلين في الشتاء الماضي . وأصبح الحوار والتعاون يحل بسرعة محل الريبة والمواجهة .

غير أن النشوة التي ولدتها هذه التطورات الايجابية ، قد أصيبت بأولى ضرباتها الموجعة . فالأزمة في الخليج التي نشأت عن قيام العراق بغزو الكويت المجاورة واحتلالها ، توضح أن الطريق الطويل الى عالم يسوده السلم حقا ليس بالطريق السهل . لكن الأزمة دفعت الى مقدمة الصفوف أمما متحدة متحدة حقا ، تتخذ قرارات تلحق الفعل بالقول .

وقبرص ، وهي ذاتها دولة صغيرة كانت ضحية لعدوان عسكري من جار أكبر ، هو تركيا ، تدين بشدة غزو العراق واحتلاله للكويت . ونحن نؤيد بشدة قرارات مجلس الامن ذات الصلة ونعرب عن الامل في أن تنفذ تنفيذا فعّالا دون استخدام القوة ، ولكنها يجب أن تنفذ وكلما كان ذلك أسرع كان ذلك أفضل للجميع . ولنأمل في هذا الصدد أن يمهد انسحاب العراق من الكويت ، كما بين الرئيس ميتران ببلاغه من فوق هذا المنبر أمس ، الطريق الى سرعة حسم المشاكل المعلقة الاخرى في منطقتنا .

وأود أن أؤكد أيضا أن هناك دروسا هامة للغاية ينبغي أن نستخلصها جميعا من أزمة الخليج ، حيث أسهم الامداد غير المحدود بالأسلحة والتهاون إزاء حالات العدوان الاخرى في حدوث الأزمة . ويتمثل الدرس الاول في أنه بالرغم من ، بل ربما بسبب ، الانتهاء الفعلي لمواجهات الحرب الباردة . بين الشرق والغرب والاتجاه المشجع نحو نزع السلاح بينها ، فإن المنازعات الاقليمية قد تندلع بشكل يتناقض تناقضا حارا مع عدوى السلم المنتشرة على المسرح الاوسع ، مسرح العلاقات بين الشرق والغرب . وإذ تؤدي الاحداث الواقعة على محور الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وأوروبا الى تحويل الانتباه عن أجزاء العالم الابعد عن المركز ، وإذ تنهار هياكل آليات السيطرة على الدول التابعة ، التي كانت سائدة أثناء الحرب الباردة ، وإذ يسعى تجار السلاح لايجاد أسواق بدلية للاسواق الضائعة أو التي تتناقص أهميتها ، تبقى إمكانية اندلاع منازعات التي تستطيع زعزعة استقرار العالم أجمع .

ولكن الاستجابة الدولية للأزمة تحمل رسالة واضحة مفعمة بالأمل ، وهذا هو الدرس الثاني . ففي اشارة محددة تفيد بأن النظام القديم المسبب للانقسام لم يعد قائما ، وجه الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة منفردين ، ومجتمعين في إطار مجلس الأمن ، رسالة واحدة في جوهرها مفادها : أن المجتمع العالمي ، بأغلبيته الساحقة - وقد أقول بكامله تقريبا - ليس على استعداد للتغاضي عن العدوان أو استخدام القوة كوسيلة لتحقيق المطالب الوطنية . وأن المفاوضات السلمية ، التي تأخذ بعين الاعتبار مبادئ القانون الدولي هي السبيل الوحيد المسموح به لتسوية الخلافات . وبالاضافة الى ذلك فقد أكدت أزمة الخليج على الدور الأساسي للأمم المتحدة في معالجة المنازعات الدولية ، كمحفل للمناقشة والتحادث وكجهاز لديه الهيكل والسلطة اللازمين لكي يتخذ قرارات جماعية توجه الاستجابة الدولية للأزمة المعينة .

لقد اتضح أيضا أن المجتمع الدولي لا ينبغي أن يطيب خاطره بكلمات تردد في الامم المتحدة ، لكن عليه أن يبحث عن سبيل تنفيذ قراراته بالعمل الجماعي ، مستفيدا من التغير الذي طرأ على نظام العلاقات السياسية العالمية .

إن قرارات مجلس الامن ما زالت ملزمة اليوم كما كانت في عام ١٩٧٤ ، لكنها - كما نعرف جميعا - لم تكن تنفذ دائما . لقد دأبت جمهورية قبرص منذ انضمامها الى هذا الجهاز العالمي ، على المطالبة القوية بضرورة تنفيذ قرارات الامم المتحدة . فقبرص هي التي اقترحت إدراج البند المعنون "تنفيذ قرارات الامم المتحدة" على جدول أعمال الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، وهذا البند مدرج مرة أخرى على جدول أعمالنا لمناقشته في الجلسات العامة . وأعتقد أنه قد آن الاوان للنظر بجدية في أهمية قرارات مجلس الامن بصفة خاصة وقرارات الامم المتحدة بصفة عامة ، والسعي لايجاد السبل الكفيلة بضمان تحويلها من مجرد أقوال الى أفعال . وفي هذا الصدد ، من الملائم أن نشير الى العمل الذي أنجزته حتى الآن اللجنة المعنية بميثاق الامم المتحدة وتعزيز دور المنظمة . وأن نعرب عن رأينا بأنه يتعين علينا الآن أن نولي اهتماما جادا وفعّالا لعمل هذه اللجنة بالغة الاهمية .

واذا انتقلنا الى بقية الساحة السياسية الدولية في فترة التحول هذه خلصنا من استعراض التطورات الى نتيجة مماثلة يختلط فيها البشير بالنذير .

وما من شك في أن اعادة توحيد ألمانيا في أوائل تشرين الاول/اكتوبر ، أي بعد أيام قليلة ، يعد حدثا بارزا . فمنذ عام واحد فقط كان سور برلين يفصل الالماني عن أخيه الالماني . لقد التأم مرة أخرى شمل الاسر التي قسمت منذ بداية الخمسينات . وهذه التغييرات تحدث بسرعة البرق ، ونحن نتقدم بأحر تهانينا القلبية الى شعب ألمانيا وأطيب تمنياتنا بالنجاح في مواجهة تحديات اعادة التوحيد الذي يسير فيه الشرق والغرب يدا في يد .

إننا في قبرص نحلم أيضا باليوم الذي يتحطم فيه سور الانقسام العسكري حتى يتمكن كل من القبارصة الاتراك واليونانيين من أن يمضوا قدما يدا في يد . وهذا هو حلمنا ونبراسنا إذ نقترب من الاحتفال بالذكرى الثلاثين لاستقلالنا .

في كل من أوروبا الشرقية والغربية - مركز التغيرات التاريخية التي أنهت الحرب الباردة - تكتسب عملية الاصلاحات السياسية والاقتصادية الجذرية السريعة قوة دفع متزايدة . فمن ناحية ، تمضي المجموعة الأوروبية قدما صوب السوق الأوروبية الواحدة في عام ١٩٩٢ وتعجل بعملية التكامل السياسي والاقتصادي . وعلى الجانب الاخر ، فإن اقتصادات السوق الجديدة البازغة تعمل بدورها وعلى نحو متزايد على وضع الاطر السياسية والاقتصادية التي تضمن رفاهيتها في المستقبل . ومن مصلحة العالم بأسره ، أن تسفر هاتان العمليتان ، عندما تكتملان ، عن ترجمة رؤيا الرئيس غورباتشوف الملهمة لقيام دار أوروبية واحدة أو تصور الرئيس ميتران قيام كونفدرالية أوروبية واحدة الى حقيقة واقعة .

إننا جميعا نعرب عن الأمل في ألا تقوض طريق التحول الديمقراطي الذي سارت عليه أوروبا الشرقية المشاكل الاقتصادية المفزعة التي تواجهها ، ولا النزاعات القومية التي تعاود الظهور بوضوح والتي تهدد بتمزيق النسيج الذي يربط الدولة بوصفها كيانا واحدا على الساحة الدولية . ومما يبعث على قلقنا البالغ جميعا أن نلحظ أن الانتفاضة القومية الحالية هذه في أوروبا وفي أجزاء أخرى من العالم أن تستند أساسا الى الخلافات الاثنية أو الدينية أو العرقية أو القبلية . ولا ينبغي أن يساور أي أحد هنا أدنى شك في أنه اذا سمح لهذا الاتجاه بأن يستمر فإن آثاره المتصاعدة ستكون مأساوية . وينبغي أن نسلم بأن مصالح أية مجموعة داخل البلد الواحد لا يمكن تحقيقها عن طريق قمع المجموعات الاخرى أو باعادة رسم خريطة العالم وفقا لخطوط طائفية أو انقسامية ، وأن نتقبل ذلك .

أما في جنوب افريقيا ، فبالرغم من المشاكل الخطيرة التي لا تزال مستمرة ، تبشر بدء المحادثات بين المؤتمر الوطني الافريقي وحكومة جنوب افريقيا التي يرأسها السيد دي كليرك ببداية نهاية نظام الفصل العنصري البغيض . ويحدونا الامل في أن يكون هذا الاتجاه اتجاها لا رجعة فيه . وفي نفس المنطقة ، شهدت السنة الماضية انتقال ناميبيا التاريخي الى الاستقلال ، وهو يعد خطوة كبرى قطعت صوب تخفيف حدة

التوترات التي تهدد الاستقرار العالمي . ومرة أخرى لا يستطيع المرء أن يوفي الامم المتحدة وأمينها العام حقهما من التقدير للدور الذي اضطلعا به والعمل الذي قاما به في سبيل تحقيق استقلال ناميبيا .

إننا نرحب بصفة خاصة بالمقرر الذي اتخذته الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للعمل سويا من أجل التوصل الى حل يقبله الجميع بالنسبة لمشكلة أفغانستان ، حيث يؤدي استمرار الحرب الاهلية بالرغم من اتفاقات السلم لعام ١٩٨٨ الى ضياع العديد من الارواح ، ويتسبب في معاناة تجل عن الوصف لشعب أفغانستان الابي .

ويسعدنا أن نلاحظ التقدم المحرز فيما بين الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن في السعي لايجاد حل للمشكلة الكمبودية . ونحن نرحب بقبول كل أطراف النزاع لاطار اتفاق الحل الذي توصلت اليه الدول الخمس . إن الدور المتوخى للامم المتحدة دليل جديد على تقارب وجهات النظر الذي تسنى التوصل اليه مؤخرا بين الاعضاء الخمسة الدائمين في حسم الصراعات على أهمية الامم المتحدة في حسمها .

بيد أننا نلاحظ بقلق عدم إحراز تقدم صوب الحل السلمي لبعض الصراعات والنزاعات الاقليمية الاخرى . ففي الشرق الاوسط ، زادت أزمة الخليج من قلقنا حيال مشكلتي فلسطين ولبنان المترابطتين . إن الحل السريع والفعّال لهاتين المشكلتين ، بوصفه عنصرا حيويا لتحقيق السلم الشامل والدائم في المنطقة ، أمر يهم بصفة خاصة قبرص وشعبها . ونحن نرفض استمرار قمع الشعب الفلسطيني الباسل في الاراضي المحتلة . ونرى أن المفاوضات الفعّالة لا بد وأن ترتكز أساسا على قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ونحن نؤيد اقامة دولة فلسطينية بالاضافة الى وجود حدود آمنة لكل الدول في المنطقة .

وما زلنا نستنكر المأساة في لبنان ومعاناة شعبها التي لا تنتهي . ولا تزال قبرص ملتزمة بتقديم المساعدة الانسانية لجيرانها اللبنانيين .

للسنة السادسة عشرة تقف قبرص أمام هذا التجمع العالمي تلتمس سماع صوتها . فقد انقضت ١٦ سنة منذ أن وقع أمام أعين العالم غزو آخر واحتلال مشابه لما شهدناه مؤخرا . ولسوء الحظ لا تزال الجراح التي نجمت عن ذلك الغزو تدمى .

ولا تزال قبرص مقسمة بالقوة . فالقوات التركية تواصل احتلال نحو ٤٠ في المائة من أراضيها ، بينما يحرم الآلاف من اللاجئين من الوصول الى ديارهم وممتلكاتهم . ولا يزال هناك ٦١٩ ١ شخصا مفقودين نتيجة للعمليات الحربية التركية . ويجري نهب وطمس معالم تراثنا الثقافي الذي وجد لآلاف السنين والذي يعتبر إرثا مشتركا للبشرية . وعلاوة على ذلك ، يستمر جلب المستوطنين الاجانب من الاناضول وتوطينهم في أرض قبرص وبذلك يغيرون تركيبها السكاني . كما يهدد خطر الاستيطان الاجنبي فاروشا ، وهي مدينة خاضعة للجيش التركي منذ طرد سكانها بالقوة خلال الغزو عام ١٩٧٤ .

وتتم كل هذه الحوادث في تجاهل تام لذلك العدد المفرط من القرارات المتخذة ليس فقط من هذه الجمعية العامة بل ومن مجلس الامن أيضا . وتدعو كل تلك القرارات بشكل واضح لا لبس فيه الى إبطال كل هذه الاعمال التي تمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي . ومع ذلك فإن الهوة المحبطة للنفس بين الاقوال والافعال تظل على اتساعها اليوم كما كانت من قبل .

وقد كان من الممكن أن يتخلى الكثيرون عن التعلق بالامل . غير أن تعزيز الامم المتحدة وزيادة توقع احترام قراراتها وتنفيذها أمر يمثل تطورا نستمد منه الامل . ومما أثلج صدورنا كذلك الكلمات التي ألقاها قادة العالم والتي مؤداها أنه لا يمكن التوصل الى نظام سلم دولي اذا ما سمح للدول الاكبر أن تلتهم جيرانها من الدول الاصغر ، وأنه ينبغي لنا أن نبين بما لا يدع مجالا للشك أن العدوان لا يمكن أن يؤتي ثماره ولن يسمح له بذلك أبدا . واذا ما ترجمت هذه الكلمات الى أفعال ، فإننا سنكون قادرين في النهاية على التغلب على شرور العدوان وعلى وضع قبرص على طريق السلم والرخاء بما يخدم مصلحة جميع سكانها .

ويقتضي الحل العادل والصالح لمشكلة قبرص الدخول في مفاوضات بحسن نية وان تكون هذه المفاوضات موجهة لتحقيق نتائج ايجابية ، وقد قمنا مرارا وتكرارا بالتدليل على التزامنا وحسن نيتنا خلال المفاوضات . وقدمنا مقترحات الى الجانب القبرصي التركي تتجاوز بكثير حماية الهوية اللغوية والدينية والثقافية وتستهدف اقامة دولة فيدرالية تتكون من منطقتين إحداهما تديرها الطائفة القبرصية التركية والاخرى تديرها الطائفة القبرصية اليونانية .

ولسوء الحظ ، أدت المطالب التركية التي تبلغ حد التقسيم الدائم لقبرص - كما قال الامين العام نفسه ، الى دفع الحوار بين الطائفتين الى حالة من الجمود .

وبالرغم من الصعوبات العديدة فإننا عاقدوا العزم في تصميمنا على أن نخرج من حالة الجمود تلك . فلا يمكن في المناخ الحالي بشكل خاص الذي يحبذ تنفيذ قرارات الامم المتحدة والتغلب على الانقسامات أن تكون قبرص الاستثناء الوحيد .

سنثابر في حملتنا المبنية على حسن النية والاتصال بمواطنينا من القبارصة الاتراك . وسنستمر في تعزيز الاتصال والتعاون عبر الحواجز والعقبات التي تعترض طريقنا مهما كانت ، مقتنعين بأن هذه الجهود ستزيد من الزخم اللازم لتحقيق أمن شعبنا وبلدنا في اتحاد فيدرالي ديمقراطي . كما سنثابر في متابعة مقترحاتنا المتعلقة بنزع السلاح الكامل لجمهورية قبرص ، الذي لن يخدم الشعب القبرصي وحده وإنما سيخدم المنطقة بأسرها . ولن تثنينا أية عقبات أو تحيد بنا عن هدفنا المتمثل في اقامة قبرص المتحدة ذات السيادة والسلامة الاقليمية والتي ستعتبر فيها الحرية والعدالة وحقوق الانسان لجميع القبارصة لا مسألة ترف بل أساسا للوجود الانساني ذاته .

اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لاعلن بعبارات قاطعة أننا سنستمر في تقديم دعمنا وتعاوننا الكاملين للامين العام في جهوده الرامية الى فتح باب الحل عن طريق المفاوضات الموجهة الى تحقيق نتائج عملية ، لا ينبغي ترك قبرص تعاني أكثر من ذلك من النتائج المفجعة للقول السائر بأن "القوة هي الحق" .

والى جانب القمع السياسي أو العسكري للصغار من جانب الكبار فإن وجود القمع الاقتصادي يمكن أن تكون له نفس الخطورة وآثاره يمكن أن تكون مدمرة بنفس القدر .

فالهوة المتعاظمة بين الاثرياء والفقراء تعتبر مشكلة رئيسية يمكن أن تكون قنبلة زمنية تهدد الاسس التي سيقوم عليها العالم الاكثر سلما الذي نحاول بناءه ما لم تُنزع فتيلتها في الوقت المناسب .

وقد نوقشت هذه المسالة بشيء من الاستفاضة في الدورة الاستثنائية المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي هنا في نيويورك في الربيع الماضي ، ويبين التقرير الاخير للبنك الدولي عن التنمية الدولية إن أكثر من بليون شخص في العالم النامي محكوم عليهم الآن أن يعيشوا في ظروف من الحرمان بدخل يقل عن ٣٧٠ دولارا لا في اليوم أو الاسبوع أو الشهر بل في السنة . ونتيجة لذلك يموت يوميا ٠٠٠ ٤٠ طفل لاسباب يمكن تفاديها .

إن استراتيجية معالجة مشكلة التنمية ينبغي في اعتقادي أن تكون لها ثلاثة اوجه . أولا ، مطلوب اتخاذ تدابير فعّالة وابتكارية لمعالجة مشكلة مديونية البلدان النامية التي تبلغ ١,٣ ترليون دولار . ومن هذه التدابير الاعفاء من بعض الديون ، واستخدام ما يسمى بعائدات السلم ، المتمثلة في شكل أموال يتم توفيرها من تخفيض الانفاق العسكري نتيجة لعملية نزع السلاح ، واعادة تدوير الفوائد ، وغير ذلك من التدابير التي يمكن أن تخفف من عبء الديون . وينبغي ألا ننسى أنه اذا لم تفعل الحكومات شيئا لمواجهة مشكلة الديون فإن قوى السوق ستقوم بهذه المهمة ولن تكون نتائج ذلك وفق ما تهواه الحكومات . ثانيا ، لا بد من اتخاذ تدابير لتحسين أسعار السلع الاساسية التي يرتبط تخفيض مستوياتها ارتباطا مباشرا بتفاقم مشكلة المديونية في عقد الثمانينات ، ويقترن بذلك اتخاذ خطوات لفتح الاسواق الدولية أمام منتجات البلدان النامية من خلال إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية القائمة في وجه التجارة . ولا بد لنا من أن نلاحظ مع الاسف أن المفاوضات الخاصة بجولة أوروغواي قد أرجئت إرجاء خطيرا ، وأنه لن يحرز أي تقدم إلا نتيجة للقرارات السياسية الجريئة . على أن التقدم أصبح ضرورة .

ثالثا ، يجب إيجاد حوافز لتشجيع الاستثمارات التي ستعمل كآلية لنقل التكنولوجيا الى البلدان النامية .

ويجب أن يؤذن للبلدان النامية بالمشاركة في فوائد الثورة التكنولوجية لو كان لها أن تتطور بنجاح في المناخ الدولي الذي يشهد تنافسا مطردا . غير أنه يقع الى عاتقها أيضا مسؤولية التجاوب مع مثل هذا الإجراء المتعدد الجوانب ، والاستفادة من أقصى حد من الفوائد التي تتحقق من السياسات المحلية الاقتصادية الفعالة .

إننا نجتمع هنا اليوم في ظل تهديدات لبقاء كوكبنا . فالاندفاع نحو التنمية الاقتصادية قد جاء بنا الى حافة كارثة بيئية . إن الأرقام تبعث على الفزع حقا . فمنذ منتصف هذا القرن ازداد الانتاج الاقتصادي العالمي خمس مرات ، وازداد الانتاج العالمي للحبوب الى أكثر من الضعف ، لكن ذلك لم يحدث دون إرهاق بالغ لهذا الكوكب . ففي الفترة نفسها ، تآكلت التربة السطحية للأراضي المعدة للزراعة بنسبة ٣٠ في المائة ، وتم تدمير ٣٠ في المائة من غابات الأمطار في العالم ، واستنزفت طبقة الأوزون بأكثر من ٢ في المائة في جميع أنحاء العالم ، وانقرضت عشرات الآلاف من سلالات النبات والحيوان .

إن ثمة ضرورة الآن لإجراءات دولية فعالة لإيقاف ما قد يتحول الى مد صاعد بلا رجعة يودي بنا الى الكارثة . وينبغي للسياسات الإنمائية الاقتصادية الرشيدة أن تواكب سياسات الإدارة البيئية السليمة . وإذ نسلم بأن مسؤولية إصلاح الضرر الذي لحق بالأرض تقع على عاتق من تسبب أساسا فيه أي البلدان المتقدمة النمو ، فإننا جميعا نتحمل مسؤولية التحول من السياسات الإنمائية التي تستنزف مواردنا الطبيعية الى سياسات تصون تلك الموارد . إن إنشاء صندوق عالمي للبيئة تسهم فيه مختلف البلدان على أساس دخلها القومي ، قد يولد أرصدة لحماية الطبيعة في جميع أنحاء العالم ، ويقيم الدليل على التزامنا المشترك بمواجهة مشكلة تؤثر في كل منا بلا استثناء .

ويجب أن يبقي التزامنا المشترك بمكافحة المشكلة العالمية المتمثلة في المخدرات من جميع جوانبها : انتاجا واتجارا واستعمالا . فكما أن تدمير البيئة يقوض مواردنا الاساسية وهي الاشجار والمياه والهواء والتربة ، فإن وباء المخدرات يواصل تدمير مواردنا الطبيعية الغالية وهي البشر بحد ذاتهم .

لقد بدأت كلمتي بالقول إننا نقف أمام نقطة تحول حاسمة في التاريخ . فإذا سمونا الى مستوى الفرص التي أتيحت لنا الآن ، أمكننا أن نخطو خطوة عملاقة الى الأمام في اتجاه عالم أكثر ازدهارا وأكثر سلما ، جاعلين القرن الحادي والعشرين قرنا للسلم والتعاون والإنجاز . وإذا استسلمنا للصعوبات وفشلنا في اغتنام فرصة اليوم وما فيه من أمل ، حينئذ سنعيش فترة صراع وتدمير أشد هولا من أي شيء شهدناه في هذا القرن .

ويقع عبء المسؤولية على عاتقنا بكل ثقله . وما يتطلبه الأمر هو أن نضع الصالح العام فوق مصالحنا الضيقة الفورية . ويجب أن نسلّم بأن ما يخدم مصلحة المجتمع الدولي في الأمد البعيد سيخدم مصلحة أعضائه المنفردين أيضا .

إن مشكلة الخليج ، ومشكلة التباينات في التنمية الاقتصادية الدولية وما تولّده من هجرة اقتصادية ، ومسألة صيانة البيئة ، والمشاكل الاجتماعية المتمثلة في المخدرات ومرض الإيدز ، كل هذه أمور تدل دلالة واضحة على أنه لم يعد بمقدور أي منا أن يقطع الطريق وحده ، وأنه لا يمكن لأحد أن يغلق الباب أمام الاحداث اليومية في بقية أنحاء العالم ، لأن التطورات تتجاوز الحدود الدولية بشكل يجعل العزلة مستحيلة . ويجب أن نبقى سويا أو أن نفنى معا ، فلنعمل في إطار أمم متحدة ناشطة لنضمن ألا يفنى العالم بل أن يبقى ليصبح مكانا أفضل لنا ولأولادنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية قبرص على الكلمة الهامة التي ألقاها توا .

اصطحب السيد جورج فاسيليو ، رئيس جمهورية قبرص ، الى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد دي ميكليس (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي ، إذ اعتلي المنصة للتكلم نيابة عن المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء ، أود أن أهنئكم بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة . ويسرني بالغ السرور أن أفعل ذلك لانكم تمثلون بلدا تقيم معه ايطاليا والمجموعة الاوروبية علاقات صداقة وتعاون تقليدية . إنكم تتولون الرئاسة في وقت صعب للغاية ويمثل تحديا للامم المتحدة . وإنني على ثقة بأن خبرتكم ومهارتكم الدبلوماسية ستساعدان كثيرا في ضمان أن تكون الدورة الخامسة والاربعون ، دورة مثمرة وبناءة للجمعية العامة ، وذلك لخير المجتمع الدولي . وأود أن أعرب عن كامل تقدير المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء للامين العام ولجهوده الدؤوبة لصالح السلم الدولي .

وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بقبول دولة كاملة العضوية في الامم المتحدة هي لختنشتاين ، الدولة العضو في الاسرة الاوروبية التي تحتفظ المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء بعلاقات ودية وشيقة معها . وأرحب ايضا ترحيبا حارا بتوحيد اليمن .

إن مواقف المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء بشأن المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي قد جرى التعبير عنها كاملة في مذكرة وزعت اليوم ، وهي مذكرة تشكل جزءا لا يتجزأ من كلمتي . وعليه ، اكتفي هنا بالتركيز على بعض الجوانب العصيبة في الوضع الراهن .

لعله لم يحدث قط ، في فترة ما بعد الحرب ، أن تغير المناخ الدولي ما بين جمعية عامة والجمعية التي تليها بمثل هذا التغير الجذري . إن ما اعتزم قوله نيابة عن الاتحاد الاوروبي يختلف اختلافا كبيرا عما كنت أقوله ليس فقط قبل عام بل حتى قبل شهرين إثنين فحسب . فهذه هي أول جمعية عامة تنعقد في ظل عالم جديد يخرج الى الوجود بعد انتهاء فترة ما بعد الحرب التي طال أمدها . وهي أيضا أول جمعية عامة يتعين عليها أن تتناول أزمة نشأت بعد انتهاء الحرب الباردة . ومن ثم تتنازعنا مشاعر متضاربة ، مشاعر الرضا بانتهاء المواجهة بين الشرق والغرب ، ومشاعر القلق إزاء نشوب أزمة جديدة سبّبها العدوان العراقي ضد الكويت ، مما يكشف لنا في لمحة سريعة عن مخاطر ومواجهات جديدة .

فلأول مرة تمحى دولة تماما من خريطة العالم . وهذا شيء لم يحدث في الشرق الأوسط منذ زوال الامبراطورية العثمانية . وما يساق تبريرا لارتكاب هذا العدوان يعد بحد ذاته تحديا للشرعية الدولية والهيكل السياسي في الشرق الأوسط . ويزعم صدام حسين أن جميع الحدود في المنطقة قد وضعت بشكل اصطناعي يستهدف تقسيم الامة العربية ، وأن الوقت قد حان لكي تعمل بغداد على إزالة تلك الحدود وإقامة الوحدة بقوة السلاح .

وهناك في العالم النامي بصفة خاصة ، بلدان عديدة ذات حدود تحيط بها الشكوك أيضا ، وقد وضعت تلك الحدود في أزمنة أحدث عهدا من تلك الحدود الملغاة ، الأمر الذي يمكن أن يشير مزيدا من الشهية الى الضم . ويزعم طارق عزيز وزير الخارجية العراقي أن دول الخليج الاخرى ، مثل دولة قطر ، ليس لها أي شرعية تاريخية . وإذا لم يقابل هذا التحدي بإجابة قاطعة ، فإن ذلك ينذر بقدوم فترة من الاحداث والتقلبات غير المتوقعة للمجتمع الدولي . ويتعين علينا أن نتحلى بنفاذ البصيرة لنتعرف على كل ما هو معرض للخطر في منطقة لا تقل قابليتها للاشتعال من الناحية السياسية عن المادة الخام التي تزود العالم بمعظم الطاقة التي يحتاج إليها .

يمثل العدوان العراقي انتهاكا صارخا للمبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة . علاوة على أنه إذا نجحت دولة عدوانية ، غير مسؤولة ، ليس فقط في ضم دولة اخرى ، بل أيضا في استخدام التخويف والتهديد لتقرير سياسة منطقة تحتوي على ٤٠ في المائة من مواد الطاقة في العالم ، فقد يترتب على ذلك تداعيات في جميع أنحاء العالم في أمور عدة منها البطالة ، والتضخم والكساد - وستؤثر هذه التداعيات أكثر ما تؤثر على أضعف الاقتصادات ، وبالتالي على أشد بلدان العالم فقرا .

وكان ردنا متناسبا مع إدراكنا لخطورة انتهاك القانون الدولي .

وتبرهن المعارضة الموحدة من جانب عدد كبير جدا من البلدان ، بدءا بالدول العربية ، على مدى الاحتجاج الدولي الكامل ، كما تدعم السلطة المعنوية والسياسية للامم المتحدة في وقت ينمو فيه الإدراك دوما بالحاجة الى مؤسسة عالمية النطاق قادرة ليس فقط على وضع القواعد اللازمة ، بل قادرة أيضا على ضمان تطبيق تلك القواعد مع منع التخويف والابتزاز والتسلط .

إن النظام العالمي الذي نشأ في منتصف عام ١٩٨٩ بما تبعه من إعادة تحديد العلاقات الدولية ليس في أزمة ، بل هو يواجه تحديا خطيرا للغاية . وتعتبر قرارات مجلس الامن دلالة على أن المجتمع الدولي لا يرغب فحسب في وضع بعض القواعد ، بل إن لديه أيضا الوسائل لتعزيز هذه القواعد . وفي الحقيقة إن الحرب الباردة قد انتهت ، وبانتهائها اختفت المخاوف من تصعيد أي صراع إقليمي الى مجابهة عالمية بين الشرق والغرب . ولم يكن باستطاعة أي من أسلافنا أن يعوّل على تأكيد كهذا في الماضي .

تهيئ قرارات الامم المتحدة الظروف لانسحاب العراق بفضل الحظر الصارم الذي تفرضه واستمرار رد الفعل الجماعي . وينبغي ألاّ نسمح لرمال الصحراء ولا لمرور الزمن ، بتفتيت الائتلاف السياسي والعسكري الواسع الذي بُني بالفعل ، ولا بتقويض هذه الوحدة المنقطعة النظير التي تشكلت تحت راية الامم المتحدة . إن تضامننا شيء لا يقل في أهميته عن سلامة دوافعنا : فما ينبغي لنا أن نسمح لعوامل الخوف والالتباس والقصور الاقتصادي أن تحدث صدعا في عزمنا .

إن الاتحاد الاوروبي يعمل على تعزيز تماسكه الداخلي وتوسيع مجال تعاونه مع الشرق . ويرحب الاتحاد بإخلاص بتوحيد المانيا الذي سيغي في أوائل تشرين الاول/اكتوبر بالتطلعات المشروعة التي كان يصبو إليها الشعب الالماني منذ أكثر من أربعين عاما . ونحن نرى توحيد ألمانيا كعنصر إيجابي في تطور أوروبا ككل وتطور الاتحاد الاوروبي بصفة خاصة . فهو يجعل من أوروبا بأسرها أكثر قوة وأرسخ أمنا ، ويضفي على أعمال الاتحاد مزيدا من الاهمية .

إن الدول الإثنتي عشرة عاقدة العزم على تحقيق أول اتفاق في المفاوضات بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ، وتحقيق أول مجموعة كبيرة من التدابير الجديدة لبناء الثقة والأمن بحلول وقت انعقاد مؤتمر القمة المعني بالأمن والتعاون في أوروبا المزمع عقده في باريس . وسيشكل توقيع أول معاهدة بشأن القوات التقليدية في أوروبا أول عنصر أساسي لمؤتمر قمة ناجح معني بالأمن والتعاون في أوروبا ، ويسمح أيضا ببدء المفاوضات بشأن القوات النووية قصيرة المدى . وسوف تعمل الدول الإثنتا عشرة على ضمان أن تكون قمة باريس نهاية للمواجهة الايديولوجية والعسكرية في أوروبا ، وان تمهد الطريق أمام تهيئة ظروف جديدة لإقرار السلم والاستقرار في أوروبا على أساس من الثقة والتعاون .

ونحن لا نعتقد أبدا أن أوروبا يمكن أن تنزوي بنفسها ، أو أن المؤتمر المعني بالأمن والتعاون في أوروبا يمكن أن يجعلها بمنأى عن الاحتياجات والتوترات والنزاعات الناشبة خارج أوروبا ، وأن بوسعنا أن نغفل عن مشاكل الآخرين وعن دور الامم المتحدة قانعين بالشعور بالزهو والارتياح الى وجودنا السلمي .

والبرهان على ذلك هو الاستجابة الفعالة الآتية في وقتها من جانب الاتحاد الاوروبي إزاء العدوان العراقي ضد الكويت . ومن المفهوم أن يدرك الاتحاد الاوروبي على الفور خطورة ما حدث لأن تاريخ أوروبا الحديث مليء بالدروس المستفادة . وقد تعلمت أوروبا أن العدوان ينبغي أن يوقف في مهده ، وأن الضحايا يكونون في أغلب الاحيان من الدول الصغيرة العزلاء .

والاتحاد الاوروبي يعلم أن صدام حسين يبرر ضم الكويت بقوله إن حدود الشرق الاوسط التي نتجت عن عصور سابقة حدود لا قيمة لها ، ولكنه بذلك يسوق مبدأ يتعارض تماما لا مع ميثاق الامم المتحدة وحده ، وإنما أيضا - وهذا أمر أساسي لنا - مع المبدأ الذي تنص عليه وثيقة هلسنكي الختامية ، مبدأ احترام الحدود وقصر إمكانية تعديلها على الوسائل السلمية وحدها .

وكان رد الفعل الذي أبداه الاتحاد الاوروبي بعيد المدى ، بل ربما كان أسرع رد فعل يصدر عنه في تاريخه . فقد كانت الدول الإثنتا عشرة أول من اتخذ قرارا بشأن فرض الجزاءات . لقد وضعت تلك الدول ثقلها السياسي وراء قراراتها وقرارات الآخرين الخاصة بوزع القوات . ومنحت تسهيلات العبور في أراضيها ، وأسهمت في اعتماد قرارات الامم المتحدة التي تظل المرجع الاساسي لاعمالنا . والمهم أن نقول إن الإجراءات التي اتخذها الاتحاد حيال أزمة نشأت خارج حدود قارتنا ، قد حظيت بتأييد ساحق من جانب الرأي العام في أوروبا .

إن الاتحاد الاوروبي لو اكتفى بالانغلاق على نفسه ، فلن يطول بقاؤه في المستقبل . ولذلك ، يعتزم الاتحاد أن يضطلع بدوره على نحو متزايد كقوة سياسية جديدة انطلاقا من تاريخه الطويل ، وبعد نظره السياسي ، وقوته الاقتصادية .

وقد أثبتت هذه الأزمة قدرة الاتحاد الاوروبي على تعبئة هياكله لمواجهة أي تحد طارئ ، غير أن هذه الأزمة في نفس الوقت وفرت الحافز لمزيد من التحسين على قدرة الدول الإثنتي عشرة على العمل سويا على المسرح الدولي ، الامر الذي يشكل ضمانا إضافيا لفعالية الامم المتحدة . وتحقيقا لتلك الغاية وبدءا بالاجتماعات التي تستهل أعمالها في روما في منتصف كانون الاول/ديسمبر لتناول قضايا الإصلاحات المؤسسية والاتحاد الاقتصادي والنقدي ، قررت الدول الإثنتا عشرة تعزيز بعدها السياس المشترك ، وتقديم مزيد من المشاركة الفعالة للآخرين في عالم كان يحكمه حتى وقت قريب جدا توازن الرعب المتبادل .

وللمحافظة على توافق الآراء العام بشأن الجزاءات ، سيتطلب الامر قيام تضامن دولي لا يتزعزع . ونحن جميعا نقدر السرعة التي رفعت بها بعض البلدان انتاجها من النفط لإعادة التوازن الى إمدادات الطاقة ، والاسلوب الذي اتبعته بلدان أخرى ، بسرعة مماثلة ، لإعادة إقامة التوازن الاستراتيجي في المنطقة .

والغرب ، وفي طليعته المجموعة ، على استعداد لتحمل نصيبه من العبء ، سواء كان ماديا أو غير مادي ، وذلك حتى لا يفشل الحظر . ففي النهاية ، كيف يمكننا أن نبني أوروبا ونحولها الى طريق التكافل والاقتصاد السوقي إذا استمرت حالة عدم اليقين تشل منطقة هامة جدا للقارة بأسرها ؟ ويكفي أن يفكر المرء في مشكلة الطاقة التي ستواجهها بلدان أوروبا الشرقية الحديثة العهد بالديمقراطية .

إن تنفيذ الحظر يستلزم تضحيات كبيرة من جانب البلدان . وفي إطار العمل الدولي الموسع الذي يشمل البلدان الصناعية والبلدان العربية النفطية الرئيسية ، ستقدم المجموعة الأوروبية الى هذه البلدان مساهمة تساعدها على مواجهة أخطر عواقب الأزمة . وقد أعرب وزراء خارجية المجموعة ، في اجتماعهم الذي عقدوه في روما في ٧ أيلول/سبتمبر ، عن رغبتهم في دعم الأردن وتركيا ومصر ، وهي دول خط المواجهة ، ووعدوا أن ينظروا في حالة البلدان الاخرى . إننا لا نعتزم التخلي عن أفقر الدول التي أبدت استعدادها لتحمل عبء الجزاءات الباهظ .

والتضامن الجماعي يجب أن يوجه أولا وقبل كل شيء الى العالم العربي . فبمساعدته التامة فقط يمكن أن يكون عزل العراق سياسيا ودبلوماسيا واقتصاديا عزلا فعالا . ولم يرتفع صوت واحد من بين الدول العربية يبرر تحرك العراق . ولم تلق محاولات الدعوة الى الجهاد أي آذان صاغية .

ومنذ بداية الأزمة ، حافظنا على اتصالاتنا الوثيقة مع شركائنا الرئيسيين في البلدان العربية والعالم الإسلامي ، وسنواصل هذه الاتصالات . وانطلاقا من نفس الروح ، تعتزم المجموعة أن تعجل بتطبيق اتفاق التعاون ، والتفاوض على التجارة الحرة مع دول الخليج . كما أننا نعتزم مواصلة الحوار الأوروبي العربي باجتماع يعقد متابعة للاجتماع الذي عقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر الماضي .

ترى المجموعة الأوروبية أن من الحيوي أن نواصل السعي لإيجاد حل سياسي ، لنتجنب أن يتعرض للخطر نتيجة لخطأ أو لنفاد الصبر هذا النظام الجديد الآخذ في الظهور بفضل القوة الجديدة التي اكتسبتها الأمم المتحدة . وبمساهمة بلدان عديدة

تمكنا من إقامة حاجز استراتيجي يحول دون اتساع بؤرة الصراع . كما أننا نقدر الجهود التي يبذلها أمين عام الامم المتحدة لإقناع العراق بوضع نهاية لانتهاك قوبل بإدانة إجماعية . وسيفوز في لعبة الانتظار الجانب الاكثر تصميما على الالتزام بالقرارات المتخذة ، سواء كانت قرارات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية . وبالامتثال الدقيق لقرارات مجلس الامن ، وتشديدها حسب مقتضى الحال ، سيكون النصر بلا شك في جانب المجتمع الدولي .

وفي هذا الصدد ، أود أن أذكّر بأن المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء دعت باستمرار الى اعتماد تدابير تستهدف توسيع الرقابة على تنفيذ الحظر على العراق لتشمل الملاحة الجوية . لذا ، فإنها ترحب بالقرار الذي قد يعتمده اليوم مجلس الامن في هذا الموضوع .

إلا أن الحفاظ على هذا التوافق الواسع النطاق في الآراء يجب ألا يكون على حساب الفعالية والحرص على التوفيق والحل الوسط يجب ألا يكون على حساب العدالة . إن المنطقة التي نتكلم عنها مجاورة لاوروبا ونحن جميعا نسعى جاهدين لرؤية خيار التسوية وقد انتصر . على أنه يتعين ألا تترتب على هذا تنازلات تنتهك المبادئ الاساسية الواردة في قرارات الامم المتحدة .

لا يتوقف نجاح البحث عن تسوية على مدى تصميمنا على إقناع العراق بالتراجع وتصميمنا على عزله . فالوقفة الثابتة وحدها يمكن أن تفتح الطريق أمام تسوية كهذه وتحول دون إندلاع محرقة مدمرة . وقد كان لونستون تشرشل تعليق مرير على مؤتمر ميونيخ ، إذ قال إن الديمقراطيات اختارت الخزي لتتجنب الحرب إلا أن الحرب والخزي معا كانا من نصيبها في النهاية . لا يزال هذا القول صحيحا . واليوم ، فإن الوقفة الثابتة والإجراءات الرامية الى ثني المعتدي عن الطريق الذي يتبعه أمور ضرورية لإرغامه على التراجع والحيلولة دون نشوب صراع مسلح . وهي ضرورية أيضا عندما يحاول ديكتاتور أن يحمي نفسه برهائن أبرياء ليكف أيدينا عنه .

بيّن وزراء خارجية الدول الإثنتي عشرة بوضوح أن كل دولة عضو ستعتبر جميع مواطني المجموعة المحتجزين في العراق والكويت وكأنهم مواطنيها ، وقالوا إنهم يحمّلون العراقيين مسؤولية فردية عن سلامتهم . وكان هدفنا هو إدخال ابتكار الى الممارسة الدولية تترتب عليه عواقب . وبهذا ، فإننا ، ذاكرين خاصة سابقة نوريمبيرغ قد أبدينا تعزيزنا لفكرة المسؤولية الفردية في الشؤون الدولية .

يتعين علينا أن نعد أنفسنا لحصار ، قد يطول ، لتحقيق أهدافنا المتمثلة في إرغام العراق على سحب قواته الى داخل حدوده وإطلاق سراح جميع الرهائن واستعادة استقلال الكويت .

وينبغي لتوافق الآراء الذي برز إزاء ذلك العمل العدواني الخطير والمثير أن يوفر زخما لحل أزمات أخرى وأن يؤكد على التزامنا بإزالة حالات الإجحاف السياسي الاخرى والنهوض بالرفاهية الاقتصادية للمنطقة .

لقد وضع صدام حسين بلاده على حافة الكارثة بعد إن أرهقها في ٨ سنوات من الحرب . ومزق نسيج الاخوة الهش في العالم العربي . وجعل البحث ، الذي يتعين إن نواصله بإصرار ، عن تفاهم تاريخي بين العرب والغرب وبين العالم الإسلامي والعالم الغربي ، أكثر صعوبة . إلا أن الشرق الاوسط يواصل العيش في حالة مزعزعة بدرجة ميئسة . ولا يمكن للمرء أن يخمد حريقا مهما كانت خطورته وجديته ، ويترك في الوقت نفسه حريقا آخر مشتعلا في الاراضي المحتلة وفي لبنان .

إن الوحدات العسكرية الموزوعة في صحراء المملكة العربية السعودية والسفن الحربية التي تجوب الخليج تمثل ردا فعالا ، إلا أنها لا يمكن أن تحل محل سياسة لتخفيف حدة التوترات وأسباب عدم استقرار الاعم . وأي حل للأزمة الراهنة لا يعقبه وضع خطوط إرشادية لعمل سياسي واقتصادي في المستقبل في الشرق الاوسط قد يكون أشبه بحروف رسمت على الرمال وسرعان ما تذروها الرياح وتُنسى .

ما فتئت المجموعة الأوروبية تسهم بحزم واتساق في البحث عن حل للصراع في الشرق الاوسط على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . لقد كانت هذه

سياستنا وستبقى كذلك ، وهي سياسة لا نحيد فيها عن الاعتراف بأن الحل يكمن في حق الفلسطينيين في تقرير المصير وحق دولة اسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة مضمونة . وفي الوقت الذي كان يجري فيه تكشيف الجهود لبدء حوار بين اسرائيل والفلسطينيين ، وفي الوقت الذي بدأ فيه المجتمع الدولي يشعر بالقلق المتزايد إزاء الحالة التي لا تطاق في الأراضي المحتلة ، وقع العدوان العراقي فأخّر البحث عن حل . إلا أن سياسة المجموعة باقية على حالها ، ولن تحوّلها الأزمة الراهنة عن البحث عن حل عادل ودائم وشامل يستند الى المبدأين اللذين ذكرناهما .

ولبنان ، الذي كان حتى عهد قريب من أنجح نماذج التسامح الديني في الشرق الأوسط ، لا يزال يواصل تمزيق نفسه إربا . وترى المجموعة الأوروبية أن تنفيذ اتفاقات الطائف هو وحده الذي يمكن أن يساعد لبنان في عملية المصالحة الوطنية .

وعلاوة على الأزمات الخطيرة الراهنة ، فإن الوقت قد حان أيضا للتفكير في إدخال نظام جماعي الى الشرق الأوسط قادر على ضمان الاستقرار والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاعتراف بحقوق جميع الشعوب . وفي هلسنكي ، أشار الرئيسان بوش وغورباتشوف إمكانية إقامة نظام سلم جديد ، والتزما بالعمل مع بلدان داخل المنطقة وخارجها لتطوير هياكل وتدابير أمن إقليمية تشجع الاستقرار والسلم .

بعبارة أخرى ، فإننا نرى أن من المناسب السعي لإدخال مبادئ وتدابير الى تلك المنطقة قادرة على تخفيف الاختلالات العسكرية ، التي تعتبر بصورة عامة مقدمة لمغامرات عسكرية أخرى ، وكبح انتشار أسلحة الدمار الشامل ، وتشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وتعزيز التعايش السلمي لثقافات وحضارات مختلفة ، ونحن لا نقول ذلك رغبة منا في نقل نموذج مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا - الذي أثبت فعاليته في قارتنا - الى منطقة البحر الأبيض المتوسط بكامله وبجميع تفاصيله .

لقد بين الاختبار الاول أن النظام العالمي الجديد يعمل على نحو ايجابي إلا أن المشاكل الخطيرة للنظام الاجتماعي والاقتصادي التي تهدد الاستقرار الدولي ما زالت مستعصية على الحل بل أصبحت في بعض الحالات أشد خطورة . إن هذه المشاكل تتطلب الزخم الذي لا يمكن أن يتولد إلا في إطار الامم المتحدة ، لانها أكثر المشاكل اتساما بالطابع العالمي في منشأها وأكثرها انتشارا .

إننا نشهد الحرب التي تشنها كل البلدان وبصفة خاصة دول أمريكا اللاتينية ضد المخدرات . وهذه المشكلة تهدد مجتمعاتنا وأجيالنا الشابة وتخلق تضامنا تلقائيا بين الحكومات . إن تاريخ البشرية لم يعرف مثل هذه الآفة التي انتشرت في جميع مناطق العالم والتي تتهدد البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء وتقهر الاغنياء والمعدمين على السواء . والمجموعة الاقتصادية الاوروبية عازمة على مضاعفة التعاون الدولي لمواجهة هذه المشكلة . وستساعد المجموعة في الاستراتيجية المشتركة ، تحت إشراف الامم المتحدة لمراقبة إنتاج المخدرات وتصنيعها والاتجار فيها ومراقبة توظيف أرباحها في المصارف . إن تخفيض الطلب على هذه المخدرات هو الهدف الرئيسي للمجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها .

وبالمثل فإن ظهور أشكال التعصب الديني المتطرف وتدفقات المهاجرين بلا ضابط مما يؤثر على المجتمعات الصناعية ناشئ أساسا عن ظروف تحرم فيها قطاعات عريضة من البشر من الموارد الثقافية والمادية اللازمة للحياة الكريمة . إن مشكلة التنمية سيكون لها تأثير حتمي متزايد على عالم تختفي منه أبرز وأخطر صور المواجهة في فترة ما بعد الحرب .

إن المجموعة الاقتصادية الاوروبية لا تود أن تنزوي برفاهها الذي يقوم على الانفتاح على الاقتصادات الاخرى ، ولا تريد أن تخفف من التزامها تجاه بلدان العالم الثالث بسبب تعاونها مع أوروبا الشرقية . وسوف تحرص على تشجع الاندماج الاقليمي ، خاصة في إطار سياستها تجاه البحر المتوسط التي أعادت النظر فيها . ونعتقد أنه يتعين علينا أن نقيم سياقا اقتصاديا إجماليا يحبذ النمو والتنمية وذلك عن طريق

تعزيز اعادة توزيع الموارد ، على أن يتم ذلك جنبا الى جنب مع سياسات داخلية قادرة على أن تعزز الى جانب مبادرات الدولة ليس فقط المبادرة الفردية بل أيضا احترام حقوق الانسان . والواقع أنه لا يمكن للمساعدة الخارجية أن تعوض السياسات الوطنية غير الفعّالة ، كما أثبتت التجربة في العقد الماضي .

ويبدو على نحو متزايد أن التنمية وحماية البيئة هما من مظاهر التكافل العالمي فلا يمكن أن نتصور أن يعيش أربعة أخماس البشرية في ظل الظروف الحالية وفي نفس الوقت نأمل ألا تكون لهذا آثار غير مقبولة على قدرة الانسان على العيش في وئام مع الطبيعة . ولا يمكننا أن نشعر بالقلق إزاء حالة الغابات الاستوائية وننظر بلا اكتراث الى بلدان كثيرة ترزح تحت عبء دين يمنعها من تحقيق التنمية . وفي هذا الصدد تتضمن الاستنتاجات التي توصل اليها السيد بتينو كراكسي في العمل الذي أوكله اليه الامين للامم المتحدة ، دروسا عديدة . لقد قامت بلدان عديدة في المجموعة الاوروبية فعلا بمنح تخفيضات كبيرة في الديون ولكن هذا غير كاف . إن مشكلة البلدان ذات الدخل المتوسط وبصفة خاصة البلدان التي تواجه برامج صارمة لاعادة البناء الاقتصادي ، يجب أن تحظى باهتمام خاص . ويجب التفكير في نطاق جديد من الخيارات في إطار نادي باريس .

وتعتقد المجموعة الاقتصادية الاوروبية أن تعزيز النظام التجاري المتعدد الاطراف يوفر أفضل ضمان لتحقيق التوازن الدولي والتنمية المستمرة . إن نجاح جولة اوروغواي قبل نهاية هذا العام سيكون له أثر هام في مواجهة الازمة الحالية فهذه فرصة فريدة لتحقيق تقدم متوازن وكبير في جميع مجالات المفاوضات الجارية .

لقد أضفت الامم المتحدة الشرعية على تدخل مشترك لم يسبق له نظير ، وبالتالي أصبح من الممكن أن نرى التعايش الذي لا تشله قيود الحرب الباردة . وأصبحنا نرى الآن نوعا من الادارة العالمية يتشكل ، على الاقل لمعالجة الازمات التي لها آثار مزعزعة للاستقرار . إن توافق الآراء الذي توصلنا اليه في معارضة العدوان العراقي يجب المحافظة عليه لمواجهة تحديات أخرى . إن الروح الكامنة وراء هذا النهج قد بدأت

تتجسد أيضا في العمل على تحقيق التسوية لصراعات أخرى ، مثل الصراع في كمبوديا . إن اتفاق الأطراف المتعارضة في كمبوديا على ترتيب اداري انتقالي ، وعلى إنهاء الأعمال العدائية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في الاطار الذي وافق عليه الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن ، اتفاق سيحظى بالتأييد السياسي والدعم المادي من المجموعة الاوروبية .

ويجب أن تغتنم الفرصة للتطبيق الكامل لمبادئ الميثاق في التسوية السلمية للمشاكل الاخرى التي لم تحل حتى الآن ، مثل مشكلة قبرص . وفي هذا الصدد فإن مبدأ العالمية له أهمية قصوى . وعلى سبيل المثال فإن عدم تمثيل الدولتين الكوريتين هو أثر للمواجهة التي كانت سائدة في العام الماضي . ويجب أن نستعد لاستقبال الدولتين الكوريتين ، خاصة وإنهما ترغبان في فتح صفحة جديدة في علاقاتهما المتبادلة .

إن الأمم المتحدة هي المحاولة الرئيسية الاولى لاضفاء الصيغة الديمقراطية على النظام الدولي ، وبعبارة أخرى ، لتطبيق المبادئ التي تقوم عليها سيادة القانون في العلاقات بين الدول ذات السيادة . هذه المبادئ التي شهدت أوروبا بعثها الجديد الرسمي في العام الماضي تكسب أرضا في جميع المجتمعات . وثمة حاوجز أخرى تسقط الآن جالبة في أعقابها السلم ومحققة آثار متسمة بالتجديد والابداع ، بدءا بذلك الحاجز الكريه للغاية الذي ظل حتى الآن يحرم أغلبية السكان في جنوب افريقيا من ممارسة حقوقهم ومن الكرامة الانسانية . والمجموعة الاقتصادية الاوروبية تقدم تأييدها لجميع المشاركين ، أيا كان لونهم ، في الجهود التي ترمي الى بناء جنوب افريقيا جديدة خالية من الفصل العنصري ومن جميع أشكال التمييز الاخرى . إننا نتابع عن كثب هذه العملية بغية تكييف موقف المجموعة بما يتفق مع التطورات الجارية ، ولن ندخر جهدا في الاسهام في نجاح هذه الجهود .

إن الاحداث الماضية تزيد من قناعتنا بالدور الذي يتعين على الامم المتحدة أن تضطلع به على نحو متزايد لصالح العدل والحرية . وتود المجموعة الاقتصادية الاوروبية أن تعبئ التماسك المتزايد بين أعضائها وكل ثقلها الاخلاقي والسياسي والاقتصادي لتأييد الامم المتحدة بغية تحقيق هذه الاهداف .

لقد أعربت عن آراء المجموعة الاقتصادية الاوروبية والدول الاعضاء فيهـــا ، واسمحوا لي أن أختتم بياني باضافة بعض الملاحظات بالنيابة عن بلدي .

إن الدرس الآخر المستفاد من هذه الازمة والنتيجة التي خلصنا اليها منذ نهاية فترة ما بعد الحرب الباردة يدعواننا الى التركيز على ضرورة تعديل هيكل الامـــم المتحدة ووظائفها بما يتمشى مع الحقائق الجديدة على المسرح الدولي .

في الماضي كانت إساءة استخدام حق النقض تشل من قدرة الامم المتحدة علـــى إنهاء أخطر الأزمات . واليوم بدأت تظهر معالم سيناريو جديد تظهر فيه الامم المتحـــدة باعتبارها نقطة الارتكاز في عالم تحرر أخيرا من كابوس المحرقة النووية . وهذا يفـرض علينا أن نستعرض طريقه عمل الامم المتحدة ليس فقط في هذا الوقت الذي هو وقت لم نعـد فيه في فترة ما بعد الحرب مباشرة - وفكري ينصرف هنا في جملة أمور الى الاشارة الـــى حالة الدول الأعداء سابقا - وبل وقت لم نعد فيه في فترة الحرب الباردة نفسها .

ثم أنه نظرا للتقدم الذي أحرز حتى الآن في التكامل الاوروبي ، يجب في رأينـــا التفكير أيضا في إجراء تعديلات مؤسسية تمنح دورا أكثر وضوحا لكيان مثل المجموعـــة الاوروبية في إطار الامم المتحدة التي تود ايطاليا أن تتوفر لها هياكل فوق وطنيـــة لادارة السياسة الخارجية ، وذلك لصالح الامم المتحدة ولصالح السلم في العالم .

السيد شيفاردنادزه (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

(ترجمة شفوية عن الروسية) : سيدي الرئيس ، أود ، أولا وقبل كل شيء ، أن أهنئكم على انتخابكم للمنصب الرفيع الذي تتبوأونه . وهذه التهنئة ليست إشادة بمناقبكم الشخصية العظيمة فحسب ، بل هي أيضا اعتراف بدور مالطة البارز في الشؤون الدولية . لابد لي كذلك أن أعرب عن امتناننا الخاص للامين العام للامم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوييار على الجهود الدؤوبة التي يبذلها . إن إيمانه الراسخ بقدرات المنظمة ، ومثابرته وقدرته على الإبداع ، كان لها دور كبير في تعزيز سلطة المنظمة وهيبتها . وإن وفد الاتحاد السوفياتي يوافق على الافكار الاساسية الواردة في تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة في السنة الماضية .

أخيرا ، نود أن نرحب بإخلاص بوفد إمارة لختنشتاين وأن نهنئه على قبول بلده في عضوية الامم المتحدة . وسوف نتعاون معه في جميع المجالات .

من هذا الموقع المتميز لهذه الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة ، قد ينظر المرء الى الوراء بدهشة كبيرة وهو يلاحظ الاختلاف المذهل بين الاوضاع التي قطعناها في عام واحد ، والصورة المألوفة التي ظلت سائدة قبل ذلك لاربعة عقود وزيادة . ولم تكن تلك السنة ، من الناحية السياسية ، مجرد سنة تقويمية واحدة ، بل كانت سنة ضوئية في تاريخ العالم . إن "الحرب الباردة" بكل ما صاحبها من توتر وأزمات نفسية وتوقع حدوث الكارثة ، لم تعد جزءا من حياتنا . لقد تبدد توتر المواجهة اليومية والمشاحنات الدعائية والتهديدات المتبادلة .

كانت سنة تحولت فيها أحجار حائط برلين إلى قطع تذكارية شعبية . والآن ، لم يعد هناك انقسام مادي في اوروبا . ووُضع حد نهائي للحرب العالمية الثانية . ويجري حاليا استكمال توحيد الدولتين الالمانيتين . وها هي "القضية الالمانية" ، تلك المشكلة "الكبرى" و "التقليدية" في السياسة العالمية ، التي بدت حتى الامس مستعصية على الحل ، وقد حسمت بهدوء وبالرضا المتبادل . وأود ، باسم الشعب السوفياتي ، باسم جميع المواطنين السوفيات ، أن اتقدم بتهانينا الخالصة والقلبية إلى الشعب

الالماني والامة الالمانية ، على هذا الحدث الجليل في تاريخ تلك الدولة وذلك الشعب ، بل وفي تاريخ أوروبا .

في غمضة عين تقريبا فقدت التكتلات العسكرية أعداءها وبدأت تبني علاقاتها على اساس جديد وتبتعد عن المواجهة التي أخذت في الاضمحلال بفضل نزع السلاح وتخفيض النفقات الدفاعية ، وتوسيع نطاق تدابير بناء الثقة ، وظهور الهياكل الامنية الجماعية والتعاونية .

كما أحرز تقدم لم يسبق له مثيل في حسم الصراعات الإقليمية سلميا بالوسائل السياسية . ففي الجنوب الافريقي تم تنفيذ خطة الامم المتحدة لمنح الاستقلال لناميبيا . وسويت الحالة المتعلقة بنيكاراغوا . ويجري السعي بنشاط إلى تحقيق السلام في كمبوديا وأفغانستان وبؤر التوتر الاخرى في الكرة الارضية . ولا ينبغي أن ننسى أنغولا واثيوبيا وقبرص وشبه الجزيرة الكورية والصحراء الغربية . في كل هذا تشارك الامم المتحدة بأقصى درجة من النشاط .

ولنا أن نقول دون مبالغة أن هذه التغيرات الإيجابية في العالم ، كان محركها الاساسي الطابع الجديد للعلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، تلك العلاقات التي أخذت تتطور من التعاون إلى التفاعل والمشاركة . وقد كانت لقاءات رئيسي الدولتين العظميين في مالطة وكامب ديفيد وهلسنكي أحداثا كبرى في السياسات العالمية .

إن المناخ السياسي يحدده بوضوح الاعتراف العالمي النطاق بسيادة القيم الإنسانية العالمية . وقد بدأت الاشكال الديمقراطية تشكل عنصرا ثابتا في تصريف شؤون الدول وإدارة الشؤون الدولية .

والامم المتحدة هي الاخرى بدأت تشهد بعثا جديدا . ويسرنا أن نلاحظ أن أفكار رئيس الاتحاد السوفياتي غورباتشوف عن دور المنظمة في العالم المتغير ، قد تبين اتساقها مع رأي الغالبية ، ومع المتطلبات الحقيقية للحياة .

إن المفاهيم المركزية في السياسة المعاصرة هي التعاون والتفاعل والمشاركة في حل مشاكل عالمية بالغة الحدة ، مثل التخلف الاقتصادي والفقر وعدم المساواة الاجتماعية والحماية البيئية .

ولو قدر لهذه الدورة أن تعقد قبل آب/أغسطس ١٩٩٠ ، لكان لنا كل الحق في أن نقول أن البشرية قد خرجت من ممر ضيق وخطير ، وأن أمامها آفاقا رحبة وساطعة .

ولكن آفاقنا تخيم عليها الآن سحابة قاتمة هي العدوان على الكويت . في ذلك "الخميس الاسود" ، انتهك العراق انتهاكا فاضحا ميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ومعايير الاخلاق والسلوك المتحضر المعترف بها عالميا . لقد ارتكب عملا عدوانيا لم يسبقه استفزاز ، وضم دولة مجاورة ذات سيادة ، واعتقل آلاف الرهائن . وهو يلجأ الآن إلى ابتزاز لم يسبقه مثيل ، ويهدد باستخدام أسلحة التدمير الشامل .

هناك أيضا بُعد آخر لعمل العراق . إنه ضربة موجهة أساسا إلى كل ما حققته البشرية في الآونة الاخيرة ، كل ما تمكنا من إنجازه سويا بتبنينا التفكير السياسي الجديد في تقرير مستقبلنا .

لقد ارتُكب عمل جدير بأن يوصف ، بلا مراء أو مبالغة ، بأنه عمل إرهابي ضد النظام العالمي الجديد البازغ . إنه تحد كبير للبشرية . وما لم نجد سبيلا للرد عليه والتعامل مع الحالة ، فإن الحضارة سترتد نصف قرن إلى الوراء .

إن أعمال العراق ترتبت عليها ، وستظل تترتب عليها ، عواقب بالغة الخطورة بالنسبة لشعب العراق ذاته ، والملايين من الرجال والنساء والاطفال في العديد من بلدان العالم ، وبالنسبة لآمالهم ومستقبلهم . وقد تندلع حرب كبرى في منطقة الخليج الفارسي في أي يوم وفي أية ساعة .

ومن هذا المنبر ، نود أن نناشد قادة العراق مرة أخرى . ونتوجه بهذه المناشدة بوصفنا أصدقاءهم القدامى ، وبوصفنا بلدا وجد الشجاعة الكافية لان يدين أخطاءه التي ارتكبها في حق بعض الدول في الماضي . نناشدهم أن يغيروا طريقة تفكيرهم ، وأن يذعنوا لا لمتطلبات القانون الدولي وحدها بل لمقتضيات الحس السليم أيضا ، وأن يتخذوا موقفا مسؤولا وإنسانيا ، وخاصة تجاه الشعب العراقي الذي لا نشك في انه يتوق إلى السلام والهدوء وإلى إقامة علاقات طيبة مع جيرانه .

ويحدونا الامل أيضا في أن ترقى الدول العربية في وقت المحنة هذه إلى مستوى آمال الإنسانية ، فتساعد في إيجاد مخرج من أزمة الخليج الفارسي . فإن ذلك يتيح معالجة بؤر النزاع الاخرى في الشرق الاوسط ، وإيجاد حل منصف ، أخيرا ، للمشكلة الفلسطينية .

وإن كان العالم باقيا حتى اليوم فذلك لانه في اللحظات المفجعة في تاريخه كانت قوى الحق تواجه دوما قوى الشر ، وحكم القانون يواجه السلطة التعسفية والشرف والتزام حدود اللياقة يواجهان الغدر والحقارة ، والتمسك بقوة الروح والإيمان بالعدالة يواجهان العنف .

ومع أن اليوم ليس يوما فيه مدعاة للابتهاج ، فإن المرء لا يملك أن يشعر بشيء من الارتياح إزاء وحدة مجلس الامن التي لم يسبق لها مثيل ، وإزاء تقييم الرأي العام الدولي القاطع لسلوك العراق . وهذا يولد لدينا الثقة بقدرة الامم المتحدة على معالجة هذه الازمة الدولية الخطيرة . وكما يتضح من مواقف أعضاء هذه المنظمة ، فإن مجلس الامن مخول بأن يذهب إلى أبعد الحدود التي تقتضيها مصالح السلم العالمي . ولا شك لدي بأن اجتماعه اليوم ، الذي تم الاتفاق على عقده بالفعل ، سيبرهن مرة أخرى على وحدة وتصميم جهازنا الجماعي ، أي مجلس الامن ، في مثل هذه الحالات .

وقد يفكر البعض بأن العراق يحاسب بمعيار أعلى من المعيار الذي طبق على البلدان الاخرى حتى في الماضي القريب . وجوابي هو : إنه لشيء حسن اننا وصلنا إلى هذه النقطة . انه لشيء حسن اننا اعتمدنا مقياسا إنسانيا عالميا للخير والشر ، واننا نسمي العدوان باسمه الصحيح ونجد ان من الضروري إدانة ومعاقبة مرتكبه ومساعدة ضحايا الظلم .

هذه أيام عصيبة . أيام امتحان للمنظمة . وإذا اجتازت هذا الامتحان ، فإنها ستعزز هيبتها بلا حدود ، وستكتسب خبرة جديدة وقدرات جديدة . ولا شك في إنها ستستخدم ذلك في استعادة السلم والعدالة في حالات الصراع الاخرى ، وفي ضمان تنفيذ قراراتها المتعلقة بجميع المشاكل الإقليمية التي أشار إليها المتكلمون السابقون .

وثمة نهج يستند إلى المصلحة المشتركة للبشرية لا يسمح باتباع مسار آخر . فمن الآن وصاعدا ، يزمع المجتمع الدولي العمل بمقتضى مجموعة واحدة من المعايير .

ويجري تحرير العلاقات الدولية من بقايا "الحرب الباردة" ، التي كان لها طوال سنوات عديدة أثر سلبي على النظام القانوني في العالم . إننا نتحول مرة أخرى إلى أمم متحدة ونعود إلى دستورنا العالمي - ميثاق الامم المتحدة - وإلى أحكامه التي نسيت لفترة من الزمن ، والتي اثبتت التجربة انه لا غنى عنها بالنسبة لمهمتنا الاكثر أهمية والاشد ضرورة ، مهمة الحفاظ على السلم والامن الدوليين . وقد اتاح لنا إقرار مبادئ التفكير الجديد في السياسة العالمية البدء في تنفيذ التدابير الفعالة للإقناع والإنفاذ المنصوص عليها في الميثاق .

وفي سياق الاحداث الاخيرة ، أود أن أذكّر الذين يعتبرون العدوان شكلا مقبولا من اشكال السلوك بأن الامم المتحدة تملك سلطة اتخاذ التدابير "لقمع أعمال العدوان" . وتوجد بالفعل أدلة كافية على إمكان ممارستها لهذا الحق .

وبالطبع ، يتعين قبل ذلك - وأكرر "قبل ذلك" - ممارسة جميع أشكال الضغط السياسي والسلمي وغير العسكري على المعتدي ، بالاقتران ، طبعا ، مع التدابير الاقتصادية وتدابير الإنفاذ الاخرى .

ويمكن القول بأن أزمة الخليج ليست مجرد مأساة وتهديد خطير للسلم ، وإنما هي أيضا تحد خطير لنا جميعا لنعيد النظر في سبل ووسائل الحفاظ على أمن كوكبنا ، وطرق حماية القانون والنظام ، وآلية التحكم بالعمليات التي تؤثر على حالة الحضارة البشرية بكل ما تعنيه هذه العبارة ، وفي دور الامم المتحدة .

ولا بديل لذلك في عالم اليوم . وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نجعل فترة السلام دائمة ولا رجعة فيها ، وأن نبني على أساس نجاحنا الاولي في إقامة مناخ أفضل في العلاقات الدولية .

وتفرض الحياة مهام جديدة . وفي رأينا أن ما يلزمنا في المقام الاول أن نبذل جهدا للتوصل إلى فهم نظري وتقدير مفاهيمي للحقائق السياسية والعسكرية والتكنولوجية والاقتصادية والبيئية والإنسانية والثقافية لعالمنا المعاصر ولبعده

الإنساني . لقد أصبح العالم يرتكز بدرجة متزايدة على قيم إنسانية عالمية . فالمشاركة تحل محل التنافس . وعلى هذا الاساس ، تقام العلاقات فيما بين الكثير من البلدان التي كان بعضها يعتبر البعض الآخر غريما أو منافسا .

والمشاركة ليست مجرد عبارة عصرية . فقد أصبحت واضحة خلال الازمة الاخيرة وتؤكد التفاعل الوثيق والبناء بين الاعضاء الدائمين في مجلس الامن . ولكن زوال التنافس بين الشرق والغرب كعنصر حقيقي أو متصور في العلاقات الدولية قد يجلب شخصيات وظواهر جديدة إلى ساحة السياسة العالمية . وتتمثل أحدى هذه الظواهر التي قد يتعين علينا معالجتها في إدعاءات الهيمنة الإقليمية .

ومن بين المسائل التي تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لمستقبل الإنسانية مسالة عدم انتشار التكنولوجيات النووية والكيميائية والبكتريولوجية وتكنولجيات القذائف ، وبشكل أعم النمو غير المتوازن للقطاع العسكري في اقتصادات وحياة بعض البلدان أو الدول . وحتى في الماضي ، كانت نظريات "توازن الرعب" و "الرادع النووي" أساليب مشكوك فيها للحفاظ على أمن العالم . وفي ظل الاوضاع الجديدة السائدة اليوم فقدت هذه الاساليب قيمتها تماما .

إننا بحاجة إلى تعريف معيار الكفاية الدفاعية . فبعد العدوان العراقي ، يبدو من الصعب التكلم عن هذه الكفاية فما هو القدر الكافي في وجه اللاعقلانية ؟ ومن الناحية الاخرى ، يؤكد هذا العدوان مرة أخرى وجاهة القول بإنه لا ينبغي لاي بلد أن يكون له الحق الكامل أو الحرية المطلقة في تحديد مستوى تسلحه . وأي نهج آخر سيؤدي إلى سباق تسلح محموم وعسكرة شاملة . ويتعين علينا ان نتطلع إلى مبادئ مختلفة ، إلى مراعاة مشاغل الآخرين وإلى توازن للأسلحة عند أدنى مستوى ممكن .

ونحن في الاتحاد السوفياتي مررنا بالتجربة المؤسفة لبناء قدرة عسكرية مفرطة ، ونعرف جيدا تكاليفها . وهذا يعود بالقدر الاكبر الى تقييم خاطئ للحالة ، ووجود رغبة في حماية البلاد من أي حادث يحتمل وقوعه لا إلى أي نية شريرة أو ميول عدوانية . وفي ذلك الوقت ، اتبعنا نحن ومنافسونا نهجا "حسابيا" إلى درجة مغالى

فيها لمفهوم التكافؤ العسكري . والتكافؤ بالطبع أمر ضروري للاستقرار العالمي ، ولكن لا ينبغي أن يتجاوز حدود احتياجات الدفاع المعقولة .

لقد توصلنا بأنفسنا ولا نزال نتوصل إلى الاستنتاجات الصحيحة . ولقد بات من المعروف جيدا أن العسكرة مضيعة لجهود وموارد أي بلد ، وقد تكون سببا في خرابه إذا بلغت حد التطرف .

وعلى المدى الأطول ، سيتعين على المجتمع العالمي أن يراقب القوة العسكرية للدول ، وإمدادات الأسلحة ، ونقل التكنولوجيا العسكرية . إن هذا النهج نهج سيخدم مصالح الجميع وسيعزز الاستقرار والثقة . وبغير ذلك فإننا سنواجه باستمرار الصراعات المسلحة والمحاولات الرامية إلى التخويف والابتزاز .

وقبل كل شيء ، سيكون من الضروري أن نراقب عن كثب تلك البلدان التي تبذل جهودا تتسم بالتصميم على بناء قدرات هجومية لقواتها المسلحة ، ويجب ألا نراقب ما تفعل فحسب ، بل لا بد من مطالبتها بتفسير سبب قيامها بذلك وسبب ضرورته .

وبالطبع يتعين على الامم المتحدة ذاتها أن تضطلع بدور رئيسي في هذا الشأن . ولكن المنظمة ستحتاج إلى الدعم الفعال من الهياكل الامنية الإقليمية التي أصبحت حقيقة واقعة في أوروبا ، والتي نأمل أن تظهر في آسيا والمحيط الهادئ ، وفي الشرق الاوسط وفي أمريكا الوسطى وفي جميع أرجاء العالم .

وقد تنظر في فكرة إدخال التسجيل الدولي على المستويين العالمي والدولي لبعض أنماط الاسلحة التي يجري إنتاجها أو امتلاكها . وما من شك في أن ثمة حاجة للشفافية في هذا المجال .

ونحتاج إلى الاتفاق على المبادئ التي تحكم بيع الاسلحة وتخزينها . ولقد بذلت محاولات كهذه في الماضي ، ولكنها للاسف لم تصل إلى نهايتها المنطقية .

ونرى أنه يجب أن يطلب من مؤتمر نزع السلاح في جنيف أن يعالج على وجه السرعة هذه المسألة وأن يقدم توصياته إلى الجمعية العامة في دورتها القادمة .

منذ عامين أثار الوفد السوفياتي مسألة إعادة تنشيط عمل لجنة الاركان العسكرية التابعة لمجلس الامن . والتطورات الاخيرة تقنعنا بضرورة العودة إلى الفكرة الاصلية التي تصورها مؤسسو هذه المنظمة وواضعو ميثاقها .

إننا نعرف ما هو السبب في أن لجنة الاركان العسكرية لم تصبح أبدا هيئة فعالة . فأثناء "الحرب الباردة" لم يكن للجنة دور تؤديه . بل لم تكن لتستطيع أن تؤدي أي دور . غير أننا نرى الآن أن مجلس الامن ليس قادرا على الاضطلاع بمهامه بموجب الميثاق بدون توصيات موضوعية من تلك الهيئة .

لقد انطلق مهندسو منظمتنا من الوقائع القاسية للحرب العالمية الثانية وكانوا محقين في افتراضهم بأنه إذا أريد للمنظمة أن تكون فعالة في الحفاظ على السلم ومنع نشوب الحرب ، فلابد أن تتوفر لها الوسائل الكفيلة بإنفاذ قراراتها بل

ووقف العدوان ، إذا لزم ذلك ، ولا بد أن تتوفر لها كذلك الآلية اللازمة لتهيئة وتنسيق هذه الإجراءات .

ويرى الوفد السوفياتي أنه يتعين على مجلس الأمن أن يتخذ الخطوات التنظيمية اللازمة ليتسنى له أن يتصرف في تطابق دقيق مع أحكام الميثاق .

وينبغي أن يبدأ بخطوات مبدئية لإعادة تنشيط عمل لجنة الأركان العسكرية ودراسة الجوانب العملية لتخصيص فرق عسكرية وطنية للخدمة تحت سلطة المجلس .

والاتحاد السوفياتي على استعداد لإبرام الاتفاق الملائم مع مجلس الأمن . ونحن على ثقة بأن الأعضاء الآخرين الدائمي العضوية في المجلس سيبدون نفس الاستعداد وكذلك الدول التي قد يطلب منها المجلس ذلك .

ولو كانت لجنة الأركان العسكرية قد عملت على النحو السليم ، ولو جرى إبرام الاتفاقات الملائمة بين المجلس وأعضائه الدائمين وجرى النظر في الجوانب التنظيمية للتهديدات المواجهة للسلم ، لما كانت هناك حاجة للتصرف الأحادي من جانب دول منفردة . ففي نهاية المطاف ومهما كان لهذه التصرفات من مبررات فإنها تثير ردود فعل متباينة ، وتخلق مشاكل لهذه الدول نفسها ، وقد لا تحظى بالقبول من الجميع .

ومن جهة أخرى ، ما من سبب يبرر الاعتراض على الإجراءات التي تتخذها هيئات دولية شرعية لغرض القانون ، وأعني بذلك مجلس الأمن ولجنة الأركان العسكرية .

ولا ينبغي أيضا أن نقلل من شأن الأثر النفسي المترتب على توفر الهياكل والقوات اللازمة لردع العدوان .

وأود أن أؤكد على أن استخدام القوة ليس ممكنا إلا باعتباره الملاذ الأخير . ويجب علينا أن نعتمد على الوسائل غير العسكرية والسياسية وأن نسعى وراء تحقيق أهدافنا بطريقة سلمية . واليوم أكثر من أي وقت مضى ، هذه هي الأساليب التي أصبحت فعالة .

إن الأزمة الأخيرة قد دللت بوضوح على أهمية منع انتشار أسلحة التدمير الشامل .

وبصراحة ، لقد أصبحت الحالة مقلقة إلى حد بالغ . فلنواجه حقيقة الأمر ، وهي أن الثغرات قد بدأت تظهر في نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية تواجه صعوبة في توسيع نطاق تنفيذ ضماناتها . لقد حان وقت إعمال نظم الطوارئ ومواجهة المسألة بكل جديدة بغية إنقاذ الحالة . لا بد من وقف التجارب النووية بوصفها مسألة ذات أولوية قصوى . فلو وضعنا حدا لهذه التجارب ، كانت لدينا فرصة للبقاء ، وإلا فإن العالم سيواجه نهايته . وليس لدي أي شك على الاطلاق في هذا الأمر . إننا بحاجة إلى أن نخبر الناس عن هذا بصراحة ، دون اللجوء إلى شتى أشكال الحجج البراقة . ولعله يجدر بنا أن ندعو برلمانات جميع البلدان إلى التعبير عن مواقفها إزاء التفجيرات والتجارب النووية . ويمكن أن تنظم استفتاء برلمانيا على نطاق العالم .

فأي شيء آخر ينبغي أن يحدث لكي نتحرك بعد جهد جهيد صوب القضاء على الأسلحة الكيميائية ؟ إن العملية يجب أن تستكمل بإبرام اتفاقية . ولقد ضرب الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة مثلا يحتذى بالقيام بذلك على أساس ثنائي . ولكن ماذا عن الدول الاخرى ؟ من الغريب حقا أنه بينما ليس هناك أي شخص أو أي سياسي يطالب علنا بالإبقاء على العوامل الكيميائية السامة ، فإن الأمور لا تزال راكدة إلى حد كبير ، ولا نزال بدون اتفاقية .

وربما ينبغي أن نطلب تصويتا بالنداء بالأسماء هنا في قاعة الجمعية العامة لنرى من سيصوت ضد الاقتراح . وإذا كان الجميع مؤيدين ، فستكون المسألة مسألة وضع جدول زمني ملزم لإكمال العمل بشأن الاتفاقية ووضع إطار زمني لتدمير الأسلحة الكيميائية .

ثمة حاجة إلى إجراء سريع وحاسم بشأن جميع هذه القضايا . ومع ذلك فإن المناقشة في مؤتمر نزع السلاح في جنيف ، ولنعترف بذلك بصراحة ، تمشي الهوينا . هل يمكن أن نقبل بذلك ؟ وحتى في الوقت الذي تكتسب فيه التطورات الخطيرة زخما هائلا في العالم ، فإن مفاوضات جنيف مستمرة بخطى تحددت في زمن "الحرب الباردة" .

اعتقد أن المتفاوضين في قصر الامم في جنيف ينبغي أن يرفعوا ستائر النوافذ . فلينظروا إلى ما يحدث في الخارج ، وليعرف الناس فيما يمعن التأمل متفاوضونا لنزع السلاح ؟

لا أُريد أن أسيء إلى أحد . أنا أعلم أن الذين يعملون هناك أفراد شرفاء ، ولكن ما العمل ؟ لقد حان الوقت كي يرتفع صوتنا بالصياح كي نبت في الامور بطريقة حازمة وقاطعة .

ولا يسعني إلا أن أُشير إلى جانب آخر من الجوانب الامنية .

إن المجتمع العالمي ينبغي أن ينظر أيضا في احتمال وقوع حالات غير تقليدية مختلفة ناشئة عن الاخذ الجماعي للرهائن ، وفي حالات الابتزاز المقرونة بتوجيه التهديدات باستخدام أسلحة خطيرة وتدميرية بصفة خاصة .

لابد من معالجة هذه المشاكل على مستويين : المستوى التقني والمستوى القانوني . ويمكن أن نبدأ بإنشاء فريق من الخبراء تحت إشراف مجلس الامن للتخطيط في حالة الطوارئ .

وهذا الفريق يمكن أن يتضمن خبراء بارزين لمناهضة الإرهاب وعلماء نفسانيين ، ونوويين وكيميائيين ، وأطباء ، ومنظمين للإغاثة في حالات الكوارث ، وخبراء في الحماية الفعلية للمنشآت وما إلى ذلك .

والتوصيات الخاصة بسبل التحكم في "الحالات غير التقليدية" ، ينبغي ألا تكون معروفة إلا لعدد محدود من الافراد . وقد يجد مجلس الامن لزاما عليه ، بناء على توصية من لجنة الاركان العسكرية ، أن ينشيء قوة للاستجابة السريعة يجري تشكيلها على أساس تعاقدي من وحدات تعد خصيصا لذلك في بلدان مختلفة ، بما فيها الاعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الامن . وهذه الفكرة بدورها تستحق البحث والمناقشة .

إلا أن الأساليب التقنية وحدها لا تكفي لمعالجة هذه الأمور . ونحن نرى أن من الأهمية بمكان ارساء معيار جديد في القانون الدولي مؤداه أن كل فرد يهدد باستخدام أسلحة الدمار الشامل واحتجاز الرهائن بهدف الابتزاز أو الارهاب الجماعي يعتبر مرتكبا بذلك جريمة بحق الانسانية . والعمل على تحقيق ذلك جار منذ وقت طويل في متاهات هذه المنظمة ولكنه لم يبلغ غايته حتى الآن .

بيد أننا بحاجة الى أن نهيئ في أقرب وقت ممكن مناخا أخلاقيا وقانونيا لا يسمح فيه لأحد يكون مسؤولا عن ارتكاب جرائم شنيعة بحق الانسانية ، أو مشتركا في ارتكاب أعمال قمع جماعي أو في احتجاز رهائن أو ارتكاب أعمال ارهاب أو تعذيب ، أو مذنبا بإظهار وحشية فائقة في استخدام القوة ، بأن يفلت من العقاب أو بأن يعفى من مسؤوليته الشخصية حتى وان كان قيامه بذلك تنفيذا للأوامر .

وفي رأينا أنه ينبغي أن يكتمل مبدأ قمع العدوان وتهديد السلم بمبدأ المسؤولية الفردية وفرض العقوبة المناسبة .

لقد أدت أزمة الخليج الفارسي الى اختلال أساسي في نظام الاقتصاد العالمي بأكمله كما أشار الى ذلك متكلمون آخرون . ومن الصعب للغاية تحديد الأبعاد الحقيقية لهذه الأزمة الآن . الا أنه من الواضح ان آثارها بالغة الخطورة بالنسبة لاقتصادات البلدان النامية ، وبصفة خاصة البلدان الأفقر . وليس كافيا أن نشير الى ذلك ، بل يتحتم علينا أن نتخذ التدابير المناسبة دونما إبطاء . ومن الضروري أن ننشئ في أقرب وقت ممكن آلية دولية ، ولو مؤقتة ، وذلك على سبيل المثال تحت رعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحد من الآثار السلبية المترتبة على هذه الأزمة بالنسبة للبلدان التي تجد نفسها في موقف ضعيف بصفة خاصة . ونحن نرى أن تقييم الآثار الاقتصادية للأزمة مهمة ينبغي أن تضطلع بها أساسا الأمم المتحدة التي ينبغي أن تكون مركزا للعمل في الحالات التي تؤثر على مصالح العديد من البلدان .

يعلمنا التاريخ ، ولا سيما التاريخ الحديث ، دروسا كثيرة ينبغي ألا نتجاهلها أو نقلل من شأنها . ومن هذه الدروس أن الأمن لا يمكن أن يدوم ما لم يدعمه النمو

الاقتصادي مقترنا بالسلامة الروحية والقيم الثقافية التقليدية ، وبالتكنولوجيات الحديثة وبالاهتمام بالبيئة ، وبالتالي يجب أن يكون التعاون في التسعينات موجها الى حل كل المشاكل الاقتصادية والبيئية العالمية . ويجب ألا نسمح بقيام ستار جديد ، هو "ستار الفقر" هذه المرة ، بين الشمال والجنوب فقد يؤدي انقسام العالم الذي يترتب على ذلك الى القضاء على حضارتنا . يجب ألا نبدد الوقت ، فلابد من وضع استراتيجية عالمية للتنمية وحل المشاكل المشتركة بالنسبة للبشرية جمعاء ، وأن تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة يؤكد بحق هذه النقطة . وينبغي للامم المتحدة أن تضطلع ، بدعم من وكالاتها المتخصصة ومن موارد فكرية خارجية ، بوضع هذه الاستراتيجية .

إن عالما متكافلا كعالمنا يتطلب منا أن نحدد مستوى جديدا للمشاركة الاقتصادية المتعددة الاطراف . فلم يعد التعاون على الصعيد الثنائي وفي مجالات محددة يفي بالغرض ، ولا بد من أن يتطور الى تعاون عالمي .

لقد أوضحت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي المكاسب التي يمكن أن يحصل عليها الجميع اذا ما كيفت كل مجموعة من البلدان النهج التي تتبعها ، وأبدت الاستعداد للتخلي عن المصالح الذاتية الفردية أو الجماعية في سبيل التعاون الاقتصادي مولية أقصى الأولوية للخير العام وللمصلحة الذاتية العالمية ، إن صح هذا التعبير ، التي لا تصبح بالتالي ضربا من الانانية . ونحن نرحب بأحكام الاعلان الصادر عن الدورة الاستثنائية التي تؤيد اندماج الاتحاد السوفياتي ودول اوروبا الشرقية في الاقتصاد العالمي . ونأمل أن تعرب الامم المتحدة بشكل ملموس عن تأييدها لهذه العملية .

ولا شك في أن الاتحاد السوفياتي سيزيد مساهمته في هذه الجهود عن طريق تقدم اعادة الهيكلة الاقتصادية داخل البلاد وتعميق الاصلاح الاقتصادي والانتقال الى اقتصاد السوق . وقد اخترنا اقامة علاقة أوثق مع مجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة ، وصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي

والتنمية ، بهدف الانضمام اليها حالما تتهيأ الظروف الداخلية والخارجية اللازمة . ومن الصحيح أننا قد تأخرنا في القيام بذلك الا أننا توصلنا الى موقف حاسم إزاء هذه المسألة الهامة للغاية .

ونرى أيضا أن اسهامنا في تطوير التعاون الدولي أمر فريد في نوعه . فنحن ، ولأسباب جغرافية وأسباب أخرى ، في موقف أفضل من غيرنا يؤهلنا بأن نكون حلقة وصل بين اوروبا وآسيا ، وأن نسهم في انشاء مجموعة اوروبية آسيوية موحدة في الميادين الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والبيئية وغيرها من الميادين . ولا شك أنه مما ييسر ذلك على سبيل المثال وجود نظم النقل ونظم الاتصالات السوفياتية القائمة بالفعل ، بما في ذلك الاتصالات الفضائية .

لقد غدا التقدم العلمي والتكنولوجي عاملا أساسيا في تحديد مستقبل العالم . وان الطابع العالمي لآثار هذا التقدم تضع الحاجة الى تنسيق سياسات الدول في هذا المجال في سياق جديد . ونحن نرى أن بامكان الامم المتحدة والمنظمات التابعة لها أن تضطلع بدور قيادي في هذه الجهود بل يتحتم عليها أن تضطلع به .

إن الثقة بين الدول في هذا المجال تحظى بأهمية خاصة . فبدونها لا يمكن التغلب على العقبات التي تعترض سبيل التعاون العلمي والتقني الدوليين . ونحن نعتقد أن المجتمع الدولي ينبغي أن يتخذ موقفا إزاء الاحتكار في مجال العلم والتكنولوجيا . والا سيكون من الصعب أن نعالج بفعالية التخلف والمشاكل العديدة التي تواجه العالم النامي . واذا ما نجحنا في تركيز استراتيجة التنمية العالمية على التقدم العلمي والتكنولوجي ، سيكون بمقدورنا أن نقلل الى حد كبير بعض الاتجاهات الخطيرة مثل استنزاف الادمغة وهجرة الفنيين المتزايدة وارتفاع تكاليف البحوث وضيق نطاقها . ولعله يحسن بالامم المتحدة أن تبادر إلى تنظيم محفل عالمي يعني بدور الفكر والعلم والتكنولوجيا في معالجة المشاكل التي يواجهها عالمنا اليوم . والاتحاد السوفياتي على استعداد للمبادرة إلى الدعوة إلى عقد محفل دولي أساسي من هذا النوع في بلادنا .

لقد قيل الكثير في الآونة الاخيرة حول مسائل البيئة . إننا نعرّض مستقبلنا للخطر لاننا حتى الآن لم نتخذ الا تدابير قليلة على الصعيد العالمي في حين أن تدهور البيئة قد فاق كل الاستعدادات التي قمنا بها لمواجهة التهديد البيئي .

ويحدوني الامل في أننا ، إذ نستمر في الاعداد للمؤتمر المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ في البرازيل ، سنكون قادرين على البدء بتنفيذ مشاريع محددة لحماية البيئة . ومن التدابير التي تحظى بالاولوية ، في رأينا ، انشاء مركز للامم المتحدة للمساعدة البيئية الطارئة . وقد قدمنا الى الامين العام قائمة بالعلماء والخبراء السوفيات الذين سنكون على استعداد لارسالهم ، بناء على طلب من المركز ، الى مناطق حدوث الكوارث البيئية ليكونوا أعضاء في فريق الخبراء الدولي ، مع تحملنا تكاليف ذلك .

ونحن نعى تماما أن البيئة الصحية تتطلب استثمارا كبيرا على الصعيدين الوطني والعالمي . ونرى أن حل المشكلة يستدعي تخفيض النفقات العسكرية وتحويل الانتاج العسكري . وليس هناك بديل . والارقام معروفة جيدا . يجب انفاق ٨٠٠ بليون دولار قبل انتهاء هذا القرن لتحاشي تدهور البيئة وتدميرها . وهذا المبلغ يعادل تقريبا ما ينفقه العالم كل عام على الاغراض العسكرية .

لقد أبرزت مأساة شيرنوبيل إلحاح مشاكل حماية البيئة .

ونحن ممتنون للحكومات والوكالات المختلفة التي تنضم إلينا في العمل الشاق المتعلق بآثار تلك المأساة . وأود أن أعرب أيضا بالنيابة عن الشعب السوفياتي امتناننا لجميع المنظمات الدولية والحكومية والعامة والافراد الذين قدموا مساعداتهم الى الضحايا .

ونوجه شكرنا الخاص الى منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والبلدان والمنظمات التي أبدت اهتماما رقيقا بأطفال شيرنوبيل ودعتهم الى الذهاب اليها للراحة والحصول على العلاج الطبي وأسعدتهم برعايتها وحنانها . إن قرار الامين العام بتعيين ممثل خاص للاغاثة في حالة كارثة شيرنوبيل حظي بتقدير كبير في بلدنا أيضا .

إن النهج المتعدد الابعاد تجاه الامن من جانب منظمتنا يبرز العلاقة المتبادلة بين أمن الدول ورفاه الفرد وحريته . لقد بدأ الانسان يحظى بالاهتمام الاكبر ، وبدأ البعد الانساني يصبح معيارا لاية عملية دولية . وبالنسبة لنا وللامم المتحدة ، إن أمن الفرد وأمن كل مواطن وحماية حقوق الانسان الاساسية أمور لا تنفصل عن الامن الوطني والامن الدولي ككل .

واعتقد أن الوقت حان أيضا للنظر في الصراعات الاقليمية من وجهة نظر حقوق الانسان . وتشمل هذه الحقوق الحق في الحياة والسلامة الشخصية ، بالاضافة الى الحق في التمتع بالحريات الاساسية والاشتراك في العمليات الديمقراطية لمجتمع المرء ودولته .

والمهمة الرئيسية للمجتمع الدولي تتمثل في تهيئة ظروف تمكن الناس من حرية الاختيار . ولابد من تسوية النزاعات بالاقتراع وليس في خنادق الحرب ، سواء كان ذلك على الصعيد الاقليمي أو داخل البلدان والدول .

وإذ نتكلم عن المستقبل ، نود أيضا أن نرد على من يتابعون التطورات في بلدي بقلق مفهوم . وصحيح أن حالتنا الداخلية ليست بسيطة ، كما أنها لاتزال غير مستقرة . ونحن نفهم تماما قلقهم . فالاتحاد السوفياتي بلد ضخم ذو طاقات هائلة ، ولاستقراره تاثير كبير على استقرار العالم .

ولكن بصرف النظر عن تعقد حالتنا ، لا يسع المرء إلا أن يلاحظ أنها تتطور في خلفية من تحرير كل شعوب بلدنا وكل مواطنيه واشتراكهم السياسي النشط وإعادة تاكيد هوياتهم الوطنية . لقد بدأوا ينفتحون على العالم وبدأ العالم يكتشفهم .

وبعض الصعوبات ، بل وبعض التكاليف التي تصاحب هذه العملية يجب ألا تسبب قلقا شديدا ، لان الشعب السوفياتي والقوى الديمقراطية التي بدأت تتولى مسؤولية مستقبل اتحادنا على وعي تام بمكان الاتحاد السوفياتي في العالم ومسؤوليته عن المحافظة على الاستقرار العالمي . وتشارك في هذا الوعي كل شعوب بلدنا متعدد القوميات . وستعمل كلها بمسؤولية ، ادراكا منها أن الاستقرار في العالم يعني أيضا استتباب السلام لديها .

وعملا من أجل تجديد مجتمعنا لاحظنا أهمية الدفاع عن المبادئ الديمقراطية على جميع المستويات المحلية والدولية . وأود أن أقول بصفة خاصة انه اذا فشلت محاولات السير في طريق الديمقراطية ، أو انتهت بانهيار ، وهذا أمر أسوأ ، سيكون لذلك آثار خطيرة على مستقبل العالم ، ناهيك عن خطر حدوث الفوضى وظهور دكتاتوريات جديدة . ومنع ذلك في مصلحة الجميع .

إننا إذ نجتمع في الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة ، فإننا لا نتكلم عن نهج المنظمة بقدر ما نتكلم عن ولادتها من جديد وتجديدها وفقا لمخططات عام ١٩٤٥ . وبإزالة آثار الحرب الباردة نرى عملا للحكمة الجماعية . لقد أقيمت الامم

المتحدة كأداة عمل . ولهذا يجب علينا جميعا من الآن فصاعدا أن نقرن كلماتنا بالاعمال المشتركة ، وأؤكد "المشتركة" . وهذا بالتحديد هو الوقت المناسب لذلك . وفلسفة اليوم فلسفة عمل .

هذه هي المرة السادسة التي أتكلم فيها من على هذه المنصة واشترك فيها في أعمال الجمعية العامة . ومن المؤكد أنها مدرسة عظيمة ، مدرسة من المقام الاول . أين يمكن للمرء أن يشترك هذا الاشتراك الوثيق في سلسلة كاملة من المشاكل الانسانية ويلتقي بمجموعة متألقة من الشخصيات والمفكرين والمهنيين والعلماء يمثل سجاياهم الحميدة السيد بيريز دي كوييار الامين العام لمنظمتنا ؟

لقد كان لي شرف الالتقاء هنا بقادة سياسيين بارزين وشخصيات عظيمة والعمل معهم خلال السنين التي تعود فيها الامم المتحدة الى ما كان مقصودا بها لتصبح مركزا لتنسيق أنشطة الدول .

السيد بولعراس (تونس) السيد الرئيس يطيب لي باسم وفد الجمهورية التونسية أن أتوجه اليكم بخالص التهانىء على انتخابكم لرئاسة دورتنا الحالية وأن أعرب لكم عن أصدق التمنيات بالتوفيق في الاضطلاع بمهمتكم السامية على خير وجه ، وإننا لعلى ثقة تامة من أن النجاح سيكون حليفكم في أداء الامانة الملقاة على عاتقكم لما نعرفه عنكم من حميد الخصال ومن واسع الخبرة ومن جهد متواصل في خدمة قضايا العدل والسلام .

وإن في هذا الانتخاب لتعبيرا عن التقدير والاكبار اللذين تكنهما الاسرة الدولية لبلدكم الصديق مالطة وللمكانة المرموقة التي يحظى بها بين دول عدم الانحياز وعلى الساحتين المتوسطية والدولية .

وإن الوفد التونسي سيكون سعيدا بالتعاون الوثيق معكم خلال رئاستكم لهذه الدورة تجسيما للاهداف المشتركة التي تعمل منظمتنا العتيدة على تحقيقها . كما أود بهذه المناسبة أن أتوجه الى سلفكم معالي السيد جوزيف نانفان غاربا بخالص التحية والتقدير لما أبداه خلال رئاسته لدورتنا السابقة من كفاءة عالية في تسيير أشغالنا وجهد مشكور في معالجة قضايانا بحنكة ودراية .

وإنه لمن دواعي الارتياح أن تتاح لي فرصة التعبير مباشرة للسيد الامين العام خافيير بيريز دي كوييار عن مشاعر الاكبار والتقدير للجهود القيمة التي ماانفك يبذلها بسخاء ، خدمة للسلام في العالم وترجمة لمبادئ ميثاق المنظمة في واقع العلاقات الدولية . كما إنني سعيد لأن أرحب باسم الوفد التونسي بانضمام امارة لختنشتاين الى المنتظم الاممي . فإن في ذلك لرمزا مزدوجا لاحتضان الاسرة الدولية لكل الامم صغيرها وكبيرها ولشعور كل الدول بضرورة الانتساب اليها في وقف ازداد فيه مفهوم المجتمع الدولي متانة وتالقا .

لئن كانت الدورة المنقضية شهدت من الاحداث الايجابية ما بعث في نفوسنا التفاؤل والاطمئنان الى استمرار تدرّج العالم نحو تدعيم اجراء الوفاق والانفراج ، فإن الظروف العصيبة التي تلتئم فيها دورتنا الحالية تثير في نفوسنا الكثير من الانشغال والقلق من جراء الازمة المستفحلة في منطقة الخليج .

وإن ما تشهده هذه الازمة من تصعيد ينذر بأجسم الاخطار على الامن والسلام في المنطقة وفي العالم بأسره يدفعنا الى التركيز عليها قبل التطرق الى النجاحات العديدة التي سجلها منتظمنا الاممي في أكثر من مجال بفضل تضافر جهود أعضائه وتآزرهم .

لقد أعربت تونس عن عميق انشغالها وبالغ قلقها إزاء هذه الازمة منذ ظهور بوادرها الاولى ، وكان أملنا وطيدا في أن يتوصل طرفا النزاع الى معالجة الخلاف الناشب بينهما بالحوار والتفاهم استنادا الى علاقات الاخوة وحسن الجوار التي تجمع بينهما .

غير أن الوضع مع الاسف الشديد سرعان ما تعقد وتشعبت أبعاده بفعل التصعيد العسكري وامتداد رقعة الخلاف الى البلدان المجاورة وتدخل أطراف عديدة في المنطقة ، فاتخذ المشكل صبغة دولية لا مثيل لها .

وقد بذلت تونس قصارى جهدها من أجل الاسهام في تطويق الأزمة اعتمادا على العلاقات المتميزة التي تربطها بالشقيقتين العراق والكويت وانطلاقا من انتماءاتها العربية الاسلامية ومن تعلقها المتين بالشرعية الدولية والمبادئ التي ينص عليها ميثاق الامم المتحدة وجامعة الدول العربية وفي مقدمتها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير ووجوب حل الخلافات بالطرق السلمية وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في فض النزاعات بين الدول .

وقد كانت تونس حريصة دوما وفي جميع تحركاتها على حصر الخلاف في بعده العربي ايمانا منها بأن توسيع نطاقه لا يساعد على حله . ونحن نعتقد أنه لو توفرت الفرصة كاملة للتوصل الى حل عربي للأزمة لوقع تلافي كثير من التعقيدات اللاحقة منها نزول القوات الأجنبية في الأراضي العربية الذي أثار حساسيات لدى الشعوب العربية والاسلامية ومنها تزايد الشعور في العالم كله بمخاطر حرب لا شك أنها وبال على جميع أقطار المنطقة أيا كانت نتائجها ، فضلا عن التأثيرات البعيدة التي ستحصل في العلاقات الدولية والاقتصاد العالمي .

وبالرغم من صعوبة الظروف الراهنة في العلاقات العربية ومن تشعبها لا نزال نعتقد أن احتمالات ايجاد حل للأزمة في اطار عربي صرف تظل قائمة بقدر ما هي ضرورية .

ومن هذا المنطلق حرص سيادة الرئيس زين العابدين بن علي ، رئيس الجمهورية التونسية ، رغبة منه في الاسهام بفعالية في الحيلولة دون تفاقم الأزمة ، على تكثيف اتصالاته ومشاوراته مع العديد من قادة الدول الشقيقة والصديقة فاستقبل عددا من المبعوثين الخاصين للدولتين المعنيتين مباشرة بالنزاع ولعدة دول أخرى عربية وغير عربية ، كما أوفد سيادته مبعوثين خاصين الى أطراف النزاع والدول دائمة العضوية في مجلس الامن إضافة الى السيد الامين العام للامم المتحدة ورئاسة المجموعة الاوروبية ،

محمّلين برسائل تتضمن اقتراحات عملية يمكن أن تشكل منطلقا لصيغة حل يلتزم بمقتضيات الشرعية الدولية ويستند الى الأركان الأساسية التالية :

اطلاق سراح المدنيين المحتجزين في العراق والكويت ؛

انسحاب القوات العراقية من الكويت ؛

احلال قوات عربية محل القوات الاجنبية ؛

ضمان سلامة جميع دول الخليج ؛

حل المشاكل الاصلية التي فجرت الازمة ؛

حل مشاكل الشرق الاوسط وقضايا الامة العربية التي لم تتوفق المجموعة الدولية بشأنها في تطبيق قرارات عديدة للامم المتحدة .

ومازالت تونس تبذل مساعيها للتوصل الى حل سلمي ، وآخرها ايفاد الرئيس زين العابدين بن علي منذ يومين فقط السيد الوزير الاول التونسي الى الرئيس العراقي السيد صدام حسين رجاء فتح نافذة في هذا المأزق الخطير . وإننا اذ نأمل أن تأخذ هذه المقترحات طريقها الى التنفيذ بما يستجيب لمقتضيات الوفاق بين الشعوب ومتطلبات السلم والامن في المنطقة ، واذ نسجل بارتياح ما لقيته من تشجيع وما تراءى لنا من صدى طيب في بعض البيانات التي استمعنا اليها بالامس نغتنم هذه المناسبة للتأكيد مجددا على التزامنا بقرارات مجلس الامن المتعلقة بأزمة الخليج ، وقد وجهنا إلى السيد الامين العام للامم المتحدة تقريرا في هذا الصدد كما بعثنا برسائل الى عدة مؤسسات وجهات دولية نشعرها فيها بالانعكاسات السلبية على اقتصادنا الوطني من جراء تطبيق القرارات المتعلقة بالحظر ، مستذكرين في ذات الحين الاستثناءات المتعلقة بالادوية والمواد الغذائية التي نص عليها قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) نفسه ، ومن هذا المنطلق ذاته الذي يتمسك بمبادئ حقوق الانسان وكرامته رفضنا ونرفض الزج بالمدنيين كعنصر في النزاعات القائمة واللجوء الى احتجازهم وحرمانهم من حرية التنقل .

وإن تونس التي ناضلت دوما من أجل دعم السلطة المعنوية لمنظمة الامم المتحدة ونفوذها وسخّرت قدراتها لخدمتها في مناسبات عديدة آخرها المشاركة في مساعدة ناميبيا على بلوغ استقلالها ، تعتبر الامم المتحدة الراعية الامينة للقيم السامية التي جاءت في ميثاقها والتي وضعت ضوابط السلوك الدولي . وتونس على ثقة من أن المنظمة الاممية قادرة على الاضطلاع بالمهمة المنوطة بعهدتها في حفظ السلام مثلما برهنت على ذلك في عديد المناسبات ، وفي مختلف أرجاء المعمورة وقد خبرت تونس أهمية دور الامم المتحدة كلما كانت عرضة للاعتداء بحكم وقوفها الى جانب قضايا العدل والحرية .

إن إيماننا العميق بالشرعية الدولية وتعلقنا المتين بمفهومها الحقيقي كلٌ لا يتجزأ . فإذا كانت أزمة الخليج مظهرا من مظاهر خرق الشرعية فإن الامثلة العديدة في تاريخ منظمتنا تقوم شاهدا على أنه إزاء مظالم أخرى كان الصوت الاممي غير مسموع وإجراءات الردع معدومة وخير مثال على ذلك قضية الشعب الفلسطيني والتنكر لحقه المشروع في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه والجلاء عن الاراضي العربية المحتلة .

فهل نحن بحاجة الى التذكير بعشرات القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة ومجلس الامن في خصوص القضية الفلسطينية التي ظلت الى هذا اليوم غير نافذة بسبب تعنّت اسرائيل واستهتارها بالشرعية الدولية .

ونحن نعتقد أن الامم المتحدة مدعوة الى تطبيق قراراتها بخصوص هذه القضية بنفس الحزم والصرامة اللذين اتسم بهما موقفها من الازمة في الخليج حتى لا تشعر الشعوب بأن التعامل مع القضايا الدولية يكتسي صبغة انتقائية تختلف حسب الاطراف والمصالح والظروف .

إن الظروف العصيبة التي تمر بها منطقة الخليج وما تنطوي عليها من مخاطر الانفجار يجب أن لا تحجب عن أنظارنا المعاناة اليومية للشعب الفلسطيني الاعزل الذي يقارع بشجاعة نادرة الاحتلال الاسرائيلي الذي يستهدف كيانه ووجوده وأرضه .

وإننا لنرفع من أعلى هذا المنبر تحية إكبار وتقدير للانتفاضة البطلة التي أشرفت على استكمال سنتها الثالثة دون أن يعتريها الوهن أو تطفئ الممارسات القمعية البشعة جذوتها ، ونوجه مجددا نداء حارا الى الضمير الدولي حتى يقف وقفة حازمة الى جانب الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية لاستعادة حقوقه كاملة في الاستقلال والحرية والكرامة .

ولعله من أوكد واجبات الأسرة الدولية مجابهة المخططات الاسرائيلية الرامية الى تغيير التركيبة السكانية في الأراضي العربية المحتلة بتوطين يهود أوروبا الشرقية وطرد السكان الاصليين من أراضيهم .

واستنادا ، مرة أخرى ، الى الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة فإننا نؤكد ضرورة التعجيل بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط بحضور الأطراف المعنية كافة بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، التي برهنت على استعدادها الكامل بروح عالية من المسؤولية والالتزام للتوصل الى حل سلمي عادل وشامل لقضية فلسطين والشرق الأوسط .

لقد شهد لبنان الشقيق خلال الفترة الأخيرة تدرجا نحو الحل النهائي الذي يضمن لشعبه العيش في كنف الأمن والاستقرار والوحدة الترابية .

ونحن نبارك الخطوات التي تم قطعها الى حد الآن بفضل حرص أبناء الشعب اللبناني على ضرورة عودة الوئام الى ربوع وطنهم وتقديرهم للمسؤولية الملقاة على عاتقهم للخروج من المأزق والتي أمكن بفضلها حصول اتفاق الطائف وتواصل عمل اللجنة العربية الثلاثية بكل اخلاص وتفان من أجل إزالة العراقيل المتبقية التي نرجو أن يتم تجاوزها في أقرب الأوقات بما يخدم مصلحة لبنان العليا ويعيد إليه الطمأنينة والازدهار في كنف الوئام والسلام .

ولئن كانت منطقة الشرق الأوسط تجمع أكبر عدد من المشاكل التي تنتظر الحل ، فإنها تنطوي كذلك على شحنات من ارادة الخير والتقدم والتوحد في كنف السلم . واسمحوا لي بهذه المناسبة أن أحيي الوحدة السلمية الواعدة بين اليمنين وقيام دولة اليمن الواحد .

إن أملنا وطيد وثقتنا كبيرة بقدرة الامم المتحدة على الإسهام بدور فعال في التغلب على أزمة الخليج ومضاعفاتها ، وفي إيجاد الحل الملائم لقضية الشرق الاوسط على غرار النجاحات المهمة التي سجلتها في نصرة قضايا العدل والحرية وفي نزع فتيل التوتر في العديد من مناطق العالم ، وبذلك تكون قد ساهمت بقسط وافر في إقامة النظام العالمي الجديد الذي نرتضيه .

فلقد كان ابتهاجنا كبيرا بارتقاء ناميبيا الشقيقة الى مصاف الدول المستقلة والى تبؤ مكانتها الطبيعية بين الامم بفضل الكفاح المرير الذي خاضه شعبها والدعم الذي وجدته من لدن المجموعة الدولية .

وإننا لنود أن نعرب لدول خط المواجهة عن إكبارنا للتضحيات الجسام التي تكبدتها في نصرة القضية الناميبية كما نود أن نشيد بالدور الرائد الذي اضطلعت به منظمة الامم المتحدة في المساعدة الى الوصول بمسار التحرر في ناميبيا الى غايته المنشودة .

وإنه لمن دواعي سعادتي أن أغتنم هذه المناسبة للتوجه - باسم تونس - بأحر التهانئ الى وفد ناميبيا الشقيقة بمناسبة التحاقها بمنظمتنا الاممي عضوا كامل الشروط ، وإننا على يقين من أن الدولة الناميبية الفتية التي دفع شعبها ضريبة التحرر غالية ستؤدي دورها كاملا في خدمة القارة الافريقية وقضايا العدل والحرية والسلام من خلال الإسهام في تدعيم منظمة الوحدة الافريقية وفي تعزيز جهود الامم المتحدة من أجل التنمية والاستقرار والامن والسلام .

وإن تونس ، المعتزة بانتمائها الافريقي والتي ما انفكت تعمل على تعزيز التضامن بين الشعوب ، سوف لن تدخر جهدا في مساعدة الشعب الناميبي على بناء دولته الفتية عملا بتوصيات منظمة الوحدة الافريقية في هذا الصدد وهي تأمل أن تشد المجموعة الدولية أزر ناميبيا لكسب رهان التنمية والتقدم .

إن المنجزات والمكاسب التي تحققت في القارة الافريقية على صعيد التحرر والانعتاق تظل منقوصة ما لم تقع تسوية الوضع المتردي في جنوب افريقيا حيث ما زالت

الاقلية البيضاء تسيطر على الحكم على أساس تمييز عنصري يمثل انتهاكا لابسط حقـــوق الانسان وخرقا للمواثيق والاعراف الدولية .

وإننا ، إذ نعرب عن ابتهاجنا باستعادة الزعيم المناضل نيلسون مانديـــلا لحريته بعد أكثر من ربع قرن قضاها في غياهب السجون ، نسجل - بتفاؤل حذر - بعـــض المبادرات المحتشمة التي أخذتها حكومة جنوب افريقيا والتي تظل - في نهاية الامـــر - أقرب الى النوايا منها الى الفعل الحقيقي الكفيل وحده بإدخال تحويرات جذرية علـــى هياكل النظام العنصري القائم بما يضمن تحقيق المساواة وإرساء نظام ديمقراطي تتولـى فيه الاغلبية ممارسة حقوقها الطبيعية .

لذلك فإنه ينبغي أن تتواصل ضغوط المجموعة الدولية من خلال المقاطعة الاقتصادية وغيرها من الاجراءات الفاعلة حتى تستجيب بريتوريا لصوت الحق والعدل لا سيما أن هذه الضغوط بدأت تؤتي ثمارها وتؤكد نجاعتها .

ولا بد هنا من اليقظة للتفطن الى الدسائس والمناورات التي تحاك لاثارة الفتنة والاقتتال بين الاخوة وإجهاض عملية التغيير المطلوب بخلط الأوراق وإشاعة الرعب والفوضى .

تتابع تونس ببالغ الاهتمام تطور الأوضاع في أفغانستان وكنا قد عبرنا عن ارتياحنا العميق إثر التوقيع على اتفاقيات جنيف وانسحاب الجيوش السوفياتية من هذا البلد الشقيق غير أن الاقتتال بين الاخوة ما يزال مع الأسف قائما متسببا في هلاك المزيد من أبناء الشعب الأفغاني وفي تدمير بلاده .

وإننا لنأمل وطيد الأمل في أن تفضي الجهود الدولية المبذولة الى مساعدة أفغانستان على استرداد وحدته الوطنية في كنف الوئام والتآلف حتى يتمكن من اختيار النظام الذي يرتضيه بكل حرية وحتى يتفرغ لإعادة بناء وطنه وتنميته .

وإن نفس الأمل يحدونا إزاء الاتفاق الإطاري الذي تم إبرامه يوم ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن حول كمبوديا ، فلقد أسند هذا الاتفاق الى منظمة الأمم المتحدة مسؤوليات ادارية هامة نرجو أن تساعد على تسوية النزاع المزمن في هذا البلد الصديق وأن تفسح المجال أمام تحقيق السلام الدائم في ربوعه . كما نرجو أن تغتنم أطراف النزاع هذه الفرصة الثمينة لاحلال الوفاق بينها من خلال حوار بنّاء ومجدٍ يعيد الى الشعب الكمبودي الوئام والطمأنينة والسلام .

وإن ارتياحنا لكبير أيضا للجهود الرامية الى توحيد شبه الجزيرة الكورية ، فتونس التي تربطها بالدولتين علاقات صداقة تقليدية ترحب باستئناف الاتصالات بينهما من أجل المصالحة الوطنية وترى في ذلك إسهاما في دعم أجواء السلم والوفاق في القارة الآسيوية وفي العالم بأسره . ولعل اليوم ليس بعيدا الذي نرى فيه شبه الجزيرة الكورية ممثلة في هذه القاعة .

إن جنوح أطراف النزاع في العديد من مناطق التوتر في العالم تدريجيا الى الحلول السلمية لتسوية نزاعاتها يشكل عنصرا ايجابيا في إرساء قواعد عالم قائم على التفاهم والوفاق غير أن تدعيم هذا المسار يتطلب في اعتقادنا التخلي عن سباق التسلح ونبذ سياسة الهيمنة والقوة في العلاقات الدولية بهدف الوصول الى نزع كامل وشامل للسلاح كشرط أساسي لتجسيم الانفراج الدولي الحقيقي .

ولقد أصبح مثل هذا الانفراج مطلبا أساسيا وملحا لا فقط من أجل صيانة السلم في العالم وإنما أيضا لما له من مردود ايجابي على الاقتصاد العالمي الذي يواجه اليوم أزمة خانقة من أهم أسبابها الاختلال الكبير بين ضخامة ما يُنفق في التسلح وضآلة ما يُخصَّص للمساعدات التنموية .

ولا شك أن توفر الأمن والسلم والاستقرار سيشيع جو الاطمئنان في البلدان النامية وسيساعدها على الحد من نفقاتها العسكرية وتوظيف إمكاناتها في عملية التنمية .

ولقد عملت تونس بوحي من هذه القناعات واضطلاعا بدورها على الصعيد الاقليمي على الاسهام في تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، ونحن مرتاحون في هذا النطاق الى التجاوب الذي وجدناه لدى أصدقائنا الأوروبيين والى تنامي وعيهم بضرورة القيام بعمل مشترك يعزز التضامن بين الدول المتوسطية .

إن مشكلة التلوث ما فتئت تستقطب اهتماما متزايدا من قبل المجموعة الدولية نظرا الى تأثيراتها السلبية في المحيط وقد شملت أضرارها بلدان العالم بدرجات متفاوتة الخطورة وفي أشكال متعددة كتلوث البحار والمحيطات والتصحر وانجراف التربة وتقلص المساحات الغابية والتغييرات الفجئية والعنيفة في مناخ الكرة الأرضية بالاضافة الى مشكلة النفايات السامة التي تحاول بعض الدول المصنعة التخلص منها في أراضي الغير ولا سيما في افريقيا .

وقد عملت تونس ، وعيا منها بخطورة هذه المشكلة ، على التصدي لمضارها . فعلى الصعيد الوطني بادرت منذ سنة ١٩٨٨ الى بعث الوكالة الوطنية لحماية المحيط وسن التشريعات اللازمة لمقاومة التلوث بأشكاله كافة .

أمّا على الصعيد الافريقي فهي تستعد للإسهام بفعالية في انجاح سنة المحيط بافريقيا المزمع تنظيمها خلال سنة ١٩٩١ وستكون على استعداد تام للتنسيق والتعاون مع شقيقاتها الدول الافريقية ولتبادل الخبرات معها في هذا المجال .

من الاخطار التي تهدد سلامة الفرد وصحة المجتمع انتشار المخدرات وبالرغم من أن تونس ليست منتجة أو مستهلكة لهذه المادة فإنها تقف بحزم في وجه هذه الآفة وتسخر أجهزة مراقبة مكثفة لرصد ما يحتمل أن يكون نقط عبور للحيلولة دون استشرائها وهي تعزز باستمرار تعاونها وتنسيقها مع الاجهزة الدولية المختصة من أجل القضاء عليها .

إن تونس التي اعتمدت تغييرات جذرية في صلب المجتمع أفضت منذ السابع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ إلى إقامة نظام ديمقراطي ينبني على التعددية وحرية الرأي في دولة يسودها القانون وتحكمها المؤسسات والتي ما فتئت تعمل من أجل تدعيم حقوق الفرد والمجموعة تؤكد تعلقها المتين والتزامها الكامل بميثاق الامم المتحدة وحرصها على ترجمة مبادئه وأهدافه السامية الى واقع ملموس على الصعيد الوطني وفي المجال الدولي .

وفي هذا الإطار عرضت تونس في مطلع السنة الجارية على لجنة مقاومة التعذيب التقرير الأوّلي حول تنفيذ الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة .

كما قامت تونس يومي ١٦ و ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ بتقديم تقريرها الثالث حول تنفيذ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الى اللجنة المختصة .

وعلى صعيد آخر وفي نطاق حرصها على تدعيم حقوق الطفل وقعت تونس على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل وستتم المصادقة عليها في القريب العاجل ، ونحن نساند بحماس المبادرة الرامية الى عقد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي سيلتئم في الأيام القادمة والذي سيكون مناسبة تعبر فيها المجموعة الدولية عن التزامها بحقوق الطفل ، كما تؤيد تونس كل مبادرة ترمي الى تدعيم حقوق المعاقين .

من هذا المنطلق رحبت تونس بالتغييرات العميقة التي يشهدها العالم اليوم في مناطق عدة ولا سيما في أوروبا الشرقية في سبيل تكريس الحريات العامة وتركيز أسس الديمقراطية وصيانة حقوق الإنسان ، وهي إنجازات جديرة بالإشادة والتنويه لما تنطوي عليه من آمال عريضة في قيام مجتمع دولي ينعم بالتقدم والإزدهار والكرامة .

إلاّ أننا بالمقابل لا نملك إلاّ أن نعبّر - وبنفس الموضوعية - عن قلقنا تجاه بعض النزعات الى تهميش أو التلويح بتهميش البلدان النامية عموما والقارة الافريقية خصوصا ، فهذه الميول - في قناعتنا - ذات تأثير سلبي دون شك على وضعية الانسان المادية والمعنوية في بلدان العالم الثالث التي تعاني من تفاقم الفقر والخصاصة بحكم تقلص الموارد الخارجية والتضارب القائم بين أهداف التنمية على المدى الطويل ومستلزمات الاصلاح الهيكلي على المدى القصير .

ونحن إذ نقرُّ مرة أخرى أمام هذا المجلس الموقر بالمسؤولية الملقاة على عاتقنا في معالجة هذا الوضع نلاحظ بمرارة أن التضحيات الجسيمة التي نقدمها على الصعيد الوطني لا تحقق النتائج المرجوة لأن الأعباء المالية التي نتحملها تفوق قدراتنا الحقيقية على السداد .

وفي هذا الصدد أبرزت الدراسة التي أعدتها الأمانة العامة للأمم المتحدة عن الاقتصاد العالمي والتقرير الذي خصصه هذا العام البنك الدولي لمسألة الفقر ، تعاظم هذه الظاهرة وتأثيرها السلبي على تنشيط التنمية في البلدان النامية .

وقد دعا البنك العالمي الى وضع استراتيجية لمقاومة هذه الآفة التي ستكون "التحدي الأكبر الذي يتوجب على الأسرة الدولية مواجهته خلال التسعينات" . ونحن نساند هذا التوجه الذي ينسجم مع نداء الدول النامية الى المؤسسات النقدية متعددة الأطراف حتى تعير اهتماما أكبر للبعد الاجتماعي في وضع برامجها الاصلاحية والاقتصادية .

وفي رأينا سيكون نجاح الاستراتيجية المزمع توخيها رهين تحسين صيغ المساعدة وتعزيز الدعم الذي تقدمه المجموعة الدولية للخطط الوطنية الطوعية التي ترسمها البلدان النامية لمقاومة الفقر .

لقد أثبتت التجربة أن البلدان النامية لا تستطيع تحقيق نسق متواصل من التنمية إذا كانت تعاني من أعراض التضخم ودين خارجي مضن وقد عبر السيد كامدسيس المدير العام لصندوق النقد الدولي عن ذلك ببلاغة حين وصف هذه التنمية بأنها سريعة الوهن .

كما أعلن خلال دورة تموز/يوليه ١٩٩٠ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة عن قرار الصندوق باحتواء وتقليص المضاعفات الجانبية لبرامج الاصلاح بما يضمن توازنا أفضل بين مقتضيات الاصلاح ومتطلبات النمو والعدالة الاجتماعية .

ويبرز هذا التمشي ضرورة إعطاء الأولوية لتنمية غير تضخمية ترتكز على نظام متعدد الأطراف للتنسيق والمراقبة الموسعة ، غير أنه يطرح تساؤلا عن كيفية التوفيق بين النجاعة والعدالة وبين الانتاجية واحترام الانسان .

ولقد عبّر سيادة رئيس الجمهورية التونسية السيد زين العابدين بن علي خلال رئاسته لاتحاد المغرب العربي عن موقف تونس من المديونية للسيد بتينو كراكسي الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المكلف بملف المديونية ، ونغتنم هذه المناسبة للتعبير له عن شكرنا وتقديرنا للتقرير القيم الذي قدمه لدورتنا هذه عن الموضوع .

وهل نحن في حاجة الى الإطالة في الحديث عن الوضعية المهينة التي تعاني منها الدول النامية المدينة ومنها تونس التي تصنف ضمن البلدان ذات الدخل المتوسط ، وقد أتى تقرير السيد كراكسي على ذكر الاهتمامات الرئيسية التي عبرت عنها بلداننا في هذا المجال .

فنحن نخشى في الوقت الذي تبشر فيه آفاق السلام بتطورات واعدة أن تؤول معضلة الدين الخارجي بالمجموعة الدولية والمؤسسات متعددة الأطراف الى مأزق إذا لم تتوفر الارادة الصادقة لتغيير أسلوب المعاملات المالية الدولية والرغبة الجادة في معالجة حاسمة لهذا المشكل* .

وتونس تساند في هذا الإطار المقترحات التي تقدم بها تقرير السيد كراكسي والمتمثلة في تحويل الدين الثنائي الى مساهمات وبعث بنك تنمية لمنطقة البحر الابيض المتوسط وإلغاء خدمات الدين بالنسبة للبلدان الأقل تقدما ووضع جدول استحقاقات زمني جديد يمتد على فترة تتراوح بين ثلاثين وأربعين سنة وهي تعتقد أن وضع هذه المقترحات موضع التنفيذ من شأنه أن يسهم في حل أزمة التداين الخارجي للبلدان النامية .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيرشوم (موريشيوس) .

ولعله يجدر التذكير هنا بأن حل هذه الازمة يشكل أحد الالتزامات التي تعهدت بها المجموعة الدولية خلال الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة المخصصة لتنشيط التنمية في البلدان السائرة في طريق النمو .

ولقد أكدت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ارادة العمل الجماعي المنسق للتقليص تدريجيا من الاختلالات العميقة القائمة حاليا في الاقتصاد العالمي مع الاخذ بعين الاعتبار بصورة أفضل لدور البلدان النامية ومصالحها .

كما أن من مميزات هذه الدورة أنها عملت على الإسراع بدمج دول أوروبا الشرقية في الدورة الاقتصادية الدولية وبتيسير انضمامها الى المؤسسات الدولية حتى تضطلع بدورها كشريك تجاري نشيط .

وإنه لمما يبعث على الارتياح ما أسهمت به الدورة الاستثنائية في تعزيز مبدأ تعددية الأطراف في العلاقات الاقتصادية الدولية . وإننا لنؤكد بهذه المناسبة الاهتمام البالغ الذي نوليه للالتزام بالتوافق الذي برز خلالها . وهو أمر يكتسي أهمية كبيرة عشية موعدين هامين يتمثلان في انعقاد مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) في دورته الثامنة واختتام مفاوضات مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") التي يظل نجاحها مرتبطا باحترام مصالح جميع البلدان ومشاركتها الفعلية والتزامها بالنتائج التي سيتم التوصل إليها بفضل توفر الارادة السياسية المطلوبة .

إن الإعلان حول التعاون الاقتصادي الدولي يؤكد بحق أن قيام نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالتفتح والمصداقية شرط أساسي للنهوض بالتنمية . وما زلنا نعتقد بدورنا أن إقامة مثل هذا النظام أمر ممكن نظرا الى تنامي الترابط بين مختلف القطاعات الاقتصادية والوطنية بل إن هذا الامر عاجل ومتأكد بغية تلافي عدم التلاؤم بين هياكل الانتاج والاستهلاك على المستوى العالمي .

لم يعد الترابط المتنامي بين الامم موضع جدل . لذلك ينبغي اليوم تحديد وسائل التحكم في هذا الترابط حتى تراعي بصورة أفضل مطامح الاطراف كافة وشواغلها

المشروعة . وإذا كان التوجه الحالي نحو اتفاقيات الاندماج الاقتصادي ومناطق التبادل الحر لا يزال يتراوح بين الامل والمخاوف نظرا الى التحديات التي تواجه بعض الاطراف الاقل قدرة على المنافسة فإنه من الضروري في نظرنا أن يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة لتبديد هذه المخاوف . وإننا لنأمل أن يسهم تنفيذ هذه الاجراءات في خلق فرص جديدة للمبادلات وليس العكس .

ومن هذا المنطلق عملت دول المغرب العربي الخمس على إنشاء اتحاد المغرب العربي باعتباره إسهاما اضافيا على درب التعاون والاندماج بين شعوبه خاصة والشعوب الافريقية عامة .

وقد شهدت السنة الحالية تقدما ملموسا في التعاون بين الدول المغاربية وكان لتونس شرف الاسهام في تعزيز هذا التعاون خلال رئاستها الدورية للاتحاد . ونحن على ثقة من أن العمل المغاربي المشترك سيتواصل لصالح شعوب المنطقة من أجل تحقيق تقدمها الاقتصادي والاجتماعي كما سيكون عامل استقرار وتفاهم ودعامة للسلم والامن على المستويين الاقليمي والدولي .

ومن هذا المنطلق فقد سعى الاتحاد الى إقامة تعاون بناء ونزيه مع الامم المحبة للسلام ومع جل التجمعات الإقليمية وفي مقدمتها المجموعات التي تربطه بها علاقات تقليدية تاريخية بحكم الجوار الجغرافي لاسيما في منطقة البحر الابيض المتوسط حيث نطمح الى إيجاد أرضية تعاون وتفاهم قائمين على مبدأ التنمية المشتركة من أجل الازدهار والامن للبلدان المطلة على ضفافه .

وإن التعاون الذي نود إرساءه بين بلدان الضفة الجنوبية وبلدان الضفة الشمالية ينبغي أن يكون هدفه التقليص من حدة الفوارق بينهما بفضل سياسة طوعية تتصدى لمشاكل التنمية الحقيقية وفي مقدمتها المديونية والهجرة والمحيط .

أود أن أؤكد في خاتمة كلمتي على الصلة الحميمة بين مقتضيات التنمية ومواصلة المسار الديمقراطي في البلدان النامية وإن ظاهرة التراجع الاقتصادي في كثير من هذه البلدان تشكل خطرا على السلام الإقليمي والدولي - ولذلك فإن الآمال المعقودة على الانفراج والوفاق الدولي ستظل صعبة المنال ما لم تعمل البلدان الاعضاء كافة بإرادة سياسية جادة على البحث عن حل عادل لمشاكل المديونية ، باعتباره ضمانة أساسية لتحسين المناخ الاقتصادي والطبيعي على الصعيد الدولي ، وفي ذلك ما يوفر فرصة انبلاج النظام الدولي الجديد الذي بدأت تظهر بشائره بارزة للعيان .

وإن المجموعة الدولية مدعوة الى التخلص من الانانية الإقليمية الضيقة والعمل على مد جسور التعاون بين أعضائها من أجل تنمية مشتركة تتيح لنا ولوج الالفية القادمة بأمل وتفاؤل وتمكّننا من تجسيم الطموحات المشروعة في الحرية والكرامة والتنمية الشاملة للشعوب كافة ضمن عقد التقدم الذي كان قد دعا إليه سيادة الرئيس زين العابدين بن علي أمام مجلسكم الموقر في دورته السابقة .

السيد أساموا (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن علاقات الود والصداقة التي تربط بين مالطة وبلادي تزيد من غبطتي وأنا أنقل الى رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين تهنئة وفد غانا الحارة والصادقة بمناسبة انتخابه بالإجماع . ويتطلع وفدي واثقا الى دورة ناجحة مبشرة في ظل قيادته القديرة والمتميزة .

وأود أيضا أن أهنئ سلفه المباشر اللواء يوسف غاربا ، وهو ابن بارز من أبناء افريقيا ، على إسهامه الممتاز في الدورة الرابعة والاربعين .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بلختنشتاين في عضوية الامم المتحدة . ولقد أصبحت الآن احتمالات اكتمال عالمية هذه المنظمة في المستقبل القريب احتمالات مشرقة حقا . وهو ما ينبغي أن يكون .

إن المناخ السياسي الدولي قد انحرف بشكل مفاجئ ، على نحو خطير ينطوي على تناقض نتيجة لغزو العراق للكويت . وكانت غانا تأمل أن تُجنب منطقة الخليج نزاعا آخر بعد سنوات ثمان من حرب مدمرة أسفرت عن معاناة بشرية تجل عن الوصف . ولسوء الحظ تزعزع استقرار المنطقة مرة أخرى ، وأصبح خطر نشوب نزاع أوسع نطاقا يخيم على الأفق .

ولقد أصدرت حكومة غانا بيانا يرفض فيه تماما استخدام القوة في العلاقات الدولية ويؤكد على التزامها بالتسوية السلمية للمنازعات بموجب ميثاق الامم المتحدة . ونحن ندعو العراق مرة أخرى الى سحب قواتها من الكويت بلا شروط وتسوية خلافاتها معها عن طريق المفاوضات السلمية . كما نناشد الجميع أن يمارسوا أقصى درجات ضبط النفس وأن يتيحوا الفرصة للحوار والجهود الدبلوماسية .

وتشير أزمة الخليج الى أمور أخرى تدعو الى القلق لها آثار أوسع نطاقا . وتبدو المعايير المزدوجة وخاصة من جانب الغرب واضحة وغير مقبولة . فالاستعداد للاندفاع في طريق اتخاذ الإجراءات عند ضم الكويت يتناقض تناقضا صارخا مع التغاضي عن احتلال اسرائيل للأراضي العربية والتراخي أمام هذا الاحتلال ، وأيضا مع تجاهل ليبيريا . ومرة أخرى ، ظلت البلدان الغربية طيلة سنوات عديدة تؤكد أن الجزاءات الاقتصادية لن تنجح ضد جنوب افريقيا . وعلى حين فجأة تتحمس نفس البلدان لتطبيق الجزاءات ضد العراق .

وليس من الصعب أن نرى أن رد الفعل إزاء العراق يتم على الاقل جزئيا بمفهوم الاستغلال المستمر الواقع على العالم الثالث من خلال استراتيجيات تعمل

على ضمان توفير المواد الخام الرخيصة للبلدان الغربية الصناعية . ومن جهة أخرى تتناقض سياسات دول العالم الثالث النفطية الغنية التي يسرت ضخ بلايين الدولارات في الاستثمارات في البلدان الصناعية الغربية تناقضا حادا مع نقص الموارد الضرورية لتمكين العديد من بلدان العالم الثالث من تلبية الاحتياجات الاساسية للتنمية الاقتصادية . وهذه الاعتبارات لا يمكن تجاهلها ، وفي مواجهتها ، تتعرض كثير من بلدان العالم الثالث لمأزق خطير ، إذ يتعين عليها أن تتحمل ارتفاع أسعار النفط نتيجة سياسة فرض الجزاءات على العراق لأمد طويل . إن النظام العالمي الآمن لا يمكن إقامته إلاّ على أساس الالتزام المستمر بالمبادئ والعدالة الاجتماعية .

إن القلق الذي بدا فيما يتعلق بأزمة الخليج ينبغي أن يبدو أيضا في مواجهة اسرائيل من أجل إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية ، التي لاتزال أحد الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط . ونحن نؤكد من جديد تأييدنا لدعوة الجمعية العامة لعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة ، تشارك فيه جميع الأطراف على قدم المساواة بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية لمعالجة المشكلة .

وفي قبرص ، يبعث تزايد التوتر بين الطائفتين على قلق وفدي . وندعو الطائفتين الى نبذ تبادل الاتهامات من أجل بذل جهد أكبر للتشجيع على المصالحة . وفي هذا الصدد ، تستحق خطة عمل الأمين العام التي تستهدف مساعدة الطائفتين على التوصل الى تسوية تفاوضية أن تتاح لها الفرصة .

وتبشر التطورات التي جرت مؤخرا في مناطق أخرى بالخير . ومازال تحسين العلاقات بين الشرق والغرب يدعم فرص السلام . وقد زادت قمتا الدولتين العظميين في مالطة وواشنطن ومحادثات فيينا الجارية ، التي ينبغي أن يترتب عليها خفض كبير للقوات من آمال السلم والاستقرار في أوروبا ، ووضعت حدا لعقود أربعة من الفرقة والريبة في تلك القارة .

ونرحب أيضا بالاتفاق الأخير بين بوش وغورباتشوف على عدم انتاج الأسلحة الكيميائية وتدمير مخزوناتهما من الأسلحة الكيميائية . ويأمل وفدي أن يوفر هذا

الاتفاق قوة دفع ضرورية لمفاوضات جنيف بشأن الاسلحة الكيميائية . وغانا ، بوصفها دولة موقعة على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، تشارك في القلق العالمي بشأن استخدام وانتشار الاسلحة الكيميائية . ونتطلع الى إبرام معاهدة شاملة تنضم إليها كل الدول .

ويحدونا الامل في ألا تضيع دروس محادثات فيينا على البلدان النامية ، التي يشكل الانفاق على شراء الاسلحة جانبا كبيرا من نفقاتها ، التي كان يمكن ، في رايها ، توجيهها الى البرامج الاقتصادية والاجتماعية لتخفيف الفقر والمعاناة . وأن مزيدا من التفاني في تحقيق المساواة في العلاقات بين الشمال والجنوب مع احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء ، وخاصة البلدان النامية ، من شانه أن يشجع البلدان النامية على ممارسة ضبط النفس فيما يتعلق بحيازة الاسلحة .

وفيما يتعلق بالأسلحة النووية نشعر بالقلق إزاء التقدم البطئ في المفاوضات الجارية بعد البداية المشجعة التي بدأتها في عام ١٩٨٨ . إن إزالة تهديد الحرب النووية ، كما أعلنت الجمعية العامة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، لاتزال أكثر مهام عصرنا الحاحا . وها نحن ، مرة أخرى ، ندعو الدولتين العظميين الى الوفاء بعهدهما .

إن أشد المضامين أهمية لتحسن العلاقات بين الشرق والغرب حرية بلدان أوروبا الشرقية واستقلالها وإعادة توحيد المانيا الوشيك . ونأمل ألا تفتح هذه التطورات الباب أمام انعدام الاستقرار الداخلي والصراعات التي تنجم عن أوجه التنافس الإثنية ونزاعات الحدود القديمة بين تلك الدول وداخلها . وفي مستقبل تكون فيه الدول العظمى قوة اقتصادية يمكن لألمانيا بعد إعادة توحيدها أن تتبوأ مكان الصدارة . وهذا من شأنه أن يرضي المشاعر الالمانية وأن يكون عاملا من عوامل السلم . ومما هو مأمول فيه أن تفتح أسواق أوروبا الشرقية الحرة مزيدا من فرص التصدير أمام بلدان العالم الثالث بالرغم مما سيكون للمنافسة المتزايدة على الموارد الغربية النادرة من أثر ضار على تنمية تلك البلدان . وعلى ما يبدو أن فرص إقامة المؤسسات التعليمية لمواطني بلدان العالم الثالث والترتيبات الاقتصادية والتجارية المؤاتية بين تلك البلدان وبلدان أوروبا الشرقية تتعرض للخطر . وهناك دليل على وجود عنصرية متزايدة في الديمقراطيات المقامة حديثا في أوروبا الشرقية ناهيكم عن إمكانية أن يهدد الانفراج بين الشرق والغرب جهود بلدان العالم الثالث للإفلات من الامبريالية الغربية والاستعمار الجديد . وهكذا فإننا في الوقت الذي نرحب فيه بالتغيرات الواقعة في أوروبا الشرقية نشعر أيضا بالخوف إزاء أثرها على مقدرات العالم الثالث .

إن الدورة الاستثنائية السابعة عشرة التي عقدت في شباط/فبراير الماضي بشأن أزمة المخدرات ، ومؤتمر القمة العالمي القادم من أجل الطفل - وهو الاول من نوعه - يؤكدان على الرغبة العارمة في أن تكون الامم المتحدة عنصرا أساسيا في مسعانا

المشترك للتصدي لمشكلتين إنسانيتين كبيرتين من مشاكل عصرنا . إن إعادة تنشيط الهيئة العالمية في المجال الاجتماعي ، حيث ظلت لوقت طويل ذات أثر هامشي ، اتجاه مشجع يؤيده وفد بلادي . بيد أن الاضطلاع بهذه المهمة وغيرها من المهام الحساسة بما فيها صون السلم وصناعة السلم يتطلب أمما متحدة أقوى وأحسن تمويلا .

لذا ، مما يؤسف له أنه ، بالرغم من تنفيذ كل الإصلاحات الإدارية والميزانية تقريبا التي أوصى بها فريق الخبراء الحكوميين الدوليين عالي المستوى في عام ١٩٨٥ ، لا تزال الأمم المتحدة تواجه مشاكل مالية خطيرة وذلك بسبب حجب بعض الدول الأعضاء لأنصبتها المقررة . ونحن ندعو الذين يحجبون أنصبتهم المقررة للالتزام بالمتطلبات المالية للعضوية .

يرحب وفد بلادي بقوى الدفع الإيجابية التي أوليت لعملية السلم في كمبوديا في شكل خطة الأمم المتحدة الجديدة للسلم التي توفر إطارا لتسوية شاملة ترمي الى إنهاء الحرب الأهلية في كمبوديا . كما يشعر وفد بلادي بالتشجيع من جراء التقارير المتعلقة بوضع الخطط لنظام سياسي جديد من شأنه أن ينهي شحنات الأسلحة الخارجية الى الأجنحة الأفغانية المتحاربة ويقوم بعملية انتخابية نزيهة . وتشجعنا بالمثل التطورات الإيجابية التي وقعت في عملية السلم بين إيران والعراق منذ الدورة الماضية وخاصة التنازلات المقدمة من العراق والمؤدية الى مفاوضات مباشرة بين البلدين وإعادة بضعة آلاف من أسرى الحرب الى أوطانهم . وندعو جميع الأطراف المعنية والمجتمع الدولي لتقديم أقصى تعاون لشتى عمليات السلم هذه .

لقد تابعنا عن كثب الاتجاهات الإيجابية في أجزاء أخرى من العالم . فها هي جمهورية اليمن ، التي نرحب بها ، ممثلة هنا لأول مرة بوفد واحد ، والمانيا يعاد توحيدها والمحادثات الاستكشافية التي أجراها غورباتشوف وروه في سان فرانسيسكو في حزيران/يونيه عام ١٩٩٠ كان لها أثرها على شبه الجزيرة الكورية حيث تتزايد المناقشات بين وفود من كوريا الشمالية والجنوبية ويزداد تبادل الزيارات على المستوى الرفيع . إن عزم الكوريتين المعقود على تسوية خلافاتهما يمثل أكثر

الأمن أمنا للسلم في شبه الجزيرة الكورية . ومن حق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو الجمهورية الكورية أو كلتيهما بوصفهما دولتين مستقلتين ذواتي سيادة القبول في الأمم المتحدة . وسيكون من الأفضل لو استطاعتا أن تحتذيا حذو اليمن بالاتفاق بينهما .

أود الآن أن انتقل الى القارة الافريقية حيث منيت الحملة العالمية الموجهة صوب السلم بانتكاسة خطيرة وذلك عن طريق الصراع الجاري في ليبريا . وقد اضطرت غانا وخمسة بلدان شقيقة أخرى أعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا الى إرسال قوات صيانة سلم الى ليبريا ، في سياق فريق رصد وقف إطلاق النار الذي شكل في نهاية قمة بانجول في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، لإيقاف المذابح وتدمير الممتلكات في ذلك البلد . ونحن نناشد جميع حسني النية أن يقدموا تأييدهم للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا .

نود أيضا أن ننادي بالاستئناف المبكر لمحادثات السلم في موزامبيق وأنغولا .

إن إقرار مجلس الأمن في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ لتنفيذ خطة الأمين العام الخاصة بالصحراء الغربية يمثل خطوة كبيرة الى الأمام في الرحلة الشاقة صوب تسوية صراع الصحراء الغربية . وندعو جميع الأطراف الى تقديم أقصى تعاون ممكن في تنفيذ الخطة .

إن الطريق المفضي الى تحقيق هدف الجمعية العامة المتمثل في إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية غير عنصرية مازال محفوفا بالصعاب بالرغم من التطورات الأخيرة المشجعة في الجنوب الافريقي . وكما يبين تقرير الأمين العام الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين المستأنفة ، فإن جنوب افريقيا أبعد ما تكون عن الوفاء بالخطوط الإرشادية السياسية المنصوص عليها في إعلان ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ . إن التقرير جاء في أوانه خاصة في ضوء المحاولات الحالية التي تبذلها بريتوريا وبعض أعضاء الأمم المتحدة صوب رفع الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا .

لقد حثت بقوة المنظمات والقادة الشعبيون المسؤولون ، بما في ذلك لجنة الكومنولث لوزراء الخارجية التسعة وقمة تموز/يوليه ١٩٩٠ لمنظمة الوحدة الافريقية على ضرورة الإبقاء على الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا وتعزيزها . وحقيقة الامر هي أنه لم يحرز سوى تقدم طفيف صوب إزالة الفصل العنصري . وفي الوقت ذاته ، تقوم عناصر الجناح اليميني وقوات الامن بإشعال لهيب الصراع والمذابح بين السود كوسيلة لعكس اتجاه آفاق التقدم . والى أن يوجد دليل واضح على تحرك لا يمكن عكس اتجاهه لتفكيك الفصل العنصري فإنه يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل الضغط على جنوب افريقيا في شكل جزاءات إلزامية شاملة .

لاتزال الحالة الاقتصادية العالمية مصدر قلق لبلدان نامية عدة بما فيها بلدي . فبالنسبة لافريقيا جنوب الصحراء ، على وجه الخصوص ، لاتزال نفس قصة الركود الاقتصادي المأساوية وانحدار ظروف المعيشة رغم برامج التكيف الهيكلي التي اضطلعت بها بلدان عدة .

إننا نقدر حسن النية والدعم العملي الذي قدمه المجتمع الدولي لافريقيا ، لكن مازال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به . وإننا ندرك أن افريقيا ستحتاج في المستقبل المنظور الى مساعدة خارجية كبيرة لاستكمال جهودها الذاتية .

لكن افريقيا تطلب من شركائها في التنمية تفهما للبيئة الثقافية التي ينبغي تنفيذ برامج الإصلاح في إطارها . ومن المهم أن نبرز هذه النقطة للتأكيد على بعض الحقائق الاساسية عن الحالة الافريقية خاصة في ضوء ظهور آراء جديدة في الشروط السياسية الجديدة لتقديم المساعدة لافريقيا . وليس هذا هو وقت زيادة الشروط خاصة إذا كان هذا سيؤدي الى فرض مفاهيم سياسية وعمليات دستورية يمكن أن تقوض الوحدة الوطنية والاستقرار . بل إنه بالاحرى وقت اتخاذ مواقف واقعية صوب تصحيح البيئة الدولية غير المواتية خاصة مشاكل انهيار أسعار السلع الاساسية ، وأعباء خدمة الدين ، وارتفاع أسعار الفائدة والحمائية ، إذ مازالت كلها تقوض جهود الإصلاح التي تبذلها الحكومات الافريقية .

أما في مجال التجارة فلا تزال البلدان النامية تعاني من معدلات تبادل تجاري غير مؤاتية . ففي الوقت الذي قامت فيه البلدان النامية بتحرير اقتصاداتها وفقا لشتى برامج إعادة الهيكلة التي تنفذها ، استجابت البلدان المتقدمة النمو لضغوط الحمائية ولجأت بشكل متزايد الى التجارة المدارة ، كما يدل على ذلك الحجم المتزايد لقيود التصدير الطوعية وترتيبات الأسواق المنظمة والاتفاقات الثنائية التي تحد من التجارة . إن النظام التجاري الدولي الذي يقوم على أساس مبدأ عدم التمييز ملىء بالترتيبات التمييزية .

وشهد عقد الثمانينات أيضا ازدياد حجم الدين الخارجي على البلدان النامية الى مستوى بلغ ١,٣ ترليون دولار ، تحملت افريقيا منه ما يزيد على ٢٥٠ بليونا من الدولارات ، مع استمرار تزايد الدين بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وإعادة الجدولة . وكما أوضح فريق الخبراء التابع للأمين العام والمعني بمشاكل السلع الاساسية في افريقيا في تقريره ، يمكن أن تؤدي إعادة جدولة الديون التي لا يصاحبها تخفيض في حجم تلك الديون الى زيادة الدين الشامل . وبالرغم من إحراز بعض التقدم في تخفيف عبء الدين في إطار اتفاق تورونتو المعني بدين دول نادي باريس ، لم تكن آثار هذا التقدم كافية في نطاقها وتنفيذها على حد سواء . لذلك ، يؤيد وفد بلدي تمام التأييد توصيات فريق الخبراء التابع للأمين العام بشأن دين افريقيا ، وخصوصا التوصيات المتعلقة بزيادة الجهود الرامية الى تخفيض حجم الديون وخدمة الديون ؛ ومنح المزيد من التيسيرات بتجاوز شروط مبادرة تورونتو فيما يتصل بما تبقى من دين نادي باريس ؛ وإتاحة فترات تأجيل تتراوح بين ٣ و ١٠ سنوات بفائدة تحصّل على أساس المعدلات المحددة من المؤسسة الإنمائية الدولية ، دون أن تخصم تكلفة الموارد من مخصصات المعونة . ويود وفد بلدي أيضا أن يغتنم هذه الفرصة لكي يكرر دعوته لعقد مؤتمر دولي بشأن ديون افريقيا .

وقد أجرى تخفيض كبير في تدفق الموارد البالغة الاهمية لتلبية احتياجات التنمية طويلة الاجل للبلدان النامية . ولاتزال المصارف التجارية تتلكأ في استئناف الإقراض للبلدان ذات المديونية المرتفعة نظرا لان أهليتها للاستدانة تناقصت تناقصا كبيرا بسبب المشاكل المزدوجة للمديونية الخارجية والمعدلات السلبية للتبادل التجاري . وتعتمد الكثير من البلدان المنخفضة الدخل على المساعدة الإنمائية الرسمية للتمويل الخارجي في دعم برامجها الإنمائية . غير أن تدفقات هذه المساعدة أصبحت راكدة من ناحية قيمتها الحقيقية . وقد استطاع عدد قليل من البلدان الصناعية تحقيق هدف الـ ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجها القومي في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية . وفي مواجهة نقص الموارد كان لبرامج التكيف

الهيكلي التي اضطلعت بها معظم البلدان الافريقية في إطار برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ منظور قصير الاجل نظرا لان الموارد الضرورية لدعم السياسات الموجهة لتحقيق النمو لم تكن في المتناول .

وبقيام مجموعة الـ ٧٧ بالدعوة الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة تكرس لإعادة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية ، خصوصا في البلدان النامية ، كانت المجموعة تتوقع اتخاذ إجراءات دولية حاسمة وهادفة لمواجهة القيود الرئيسية التي تعوق نموها الاقتصادي . إلا أن توافق الآراء لم يكن بالإمكان تحقيقه في نهاية المطاف إلا على أساس تأكيدات واهية تبشر بالمزيد من نفس السياسات الفاشلة . وأدى ذلك الى نوع من الإحباط للبلدان النامية . وبهذا يكون المجتمع الدولي قد أضاع فرصة طيبة للتدليل على إرادته السياسية في إيجاد حل دائم لبعض المشاكل المستعصية التي تواجه العالم النامي اليوم .

وبدلا من ذلك كان هناك مسعى لإيجاد ملاذ يتمثل في نداءات للإصلاح الديمقراطي . لقد كانت الدعوة في عقد الثمانينات الى الإصلاح الاقتصادي . وأتبعت البلدان النامية الوصفات التي اقترحت للتكيف الهيكلي ، إلا أنها استمرت تعاني من علل اقتصادية من نوع أشد قسوة . ومن الطبيعي أنها بدأت تشكك في الوصفات السياسية وفي الافتراضات الكامنة وراءها . وكان ينبغي أن يكون الإطار البديل الذي قدمته اللجنة الاقتصادية لافريقيا فيما يتعلق بالتكيف الهيكلي إسهاما يلقي الترحيب في المناقشة . إلا أنه بدلا من أن يشجع ذلك على إجراء مناقشة نشطة وتحليل نقدي للاسباب التي أدت الى فشل الإصلاح الاقتصادي في تحقيق النتائج المرجوة ، فقد تحولت بسرعة بؤرة الاهتمام من الحاجة الى الإصلاح الاقتصادي الى الافتقار الى الإصلاح الديمقراطي باعتباره القيد الاساسي على الانتعاش الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية . وبذلك أصبح الإصلاح الديمقراطي هو الدعوة الواضحة في بداية عقد التسعينات .

وأود أن أتناول هذه المسألة لأنه من المهم أن أوضح تماما موقف حكومة غانا منها . يكمن ضمنا في تلك الدعوة الواضحة الجديدة القول أن النظم السياسية الحالية في البلدان النامية خاطئة الى حد ما ، وأن المؤسسات السياسية على النمط الغربي ربما تكون هي الأمر المطلوب لإخراج البلدان النامية من محنتها الاقتصادية ولتسمحوا لي أن أقول بشكل قاطع أننا نعتز بمُثل الديمقراطية . ولكننا نقول أيضا أن المؤسسات السياسية ينبغي أن تكون ضاربة بجذورها في حضارة المجتمع المعني وتجربته ، وليس في حضارة غريبة عليه .

ويتجلى هذا الموقف في غانا في البداية السليمة التي قمنا بها لإنشاء حكومة تمثيلية من خلال إنشاء جمعيات على مستوى المقاطعات ينتخب أعضاؤها بحرية وبالاقتراع السري من بين مرشحين عديدين . وتشكل تلك الجمعيات أداة المشاركة على مستوى القواعد الشعبية في اتخاذ القرارات . ونحن نأخذ هذه العملية الى ما هو أبعد من ذلك بإجراء مشاورات وطنية بشأن النظام السياسي المستقبلي لبلدنا . وستؤدي هذه المشاورات وما يبزغ منها من توافق آراء الى تشكيل نظام حكم على الصعيد الوطني يرتكز على الأهداف الكامنة في قيمنا ، وخصوصا الاستقرار والوحدة الوطنية ، ويضرب بجذوره في حضارتنا .

إلا أنه ما من نظام سياسي ، مهما كانت طبيعته التمثيلية أو الديمقراطية يمكن أن يزدهر في مواجهة الفقر المدقع والشعور بالجزع . وتبين تجربة العديد من البلدان أن الإصلاح الديمقراطي يبدو أجوف في نظر الذين يعتصرهم الجوع والمرض والأمية والبؤس ما لم يكن مقترنا بالعدالة الاقتصادية . إن الحرية من العوز هي الحق الإنساني الأساسي مثل الحق في اختيار النظام السياسي الذي يعيش المرء في إطاره .

إن حكومة غانا ، اذ تؤمن بضرورة النهوض بحقوق الإنسان واحترامها ، وقعت وصدقت على العديد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان على الصعيدين العالمي والإقليمي ، وهي صكوك تشمل طائفة واسعة من الحقوق والحريات الخاصة بالفرد والشعوب . ومن بين هذه الصكوك اتفاقية حقوق الطفل التي كان بلدي أول دولة عضو

تصدق عليها تعزيزا لتصميمها على حماية حقوق الطفل والنهوض بها ، والميثاق الافريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب الذي يتناول اعتبارات اجتماعية وثقافية خاصة تتصل بالشعوب الافريقية . ومن المهم أيضا إمعان النظر في التزامنا فيما يتعلق بسياساتنا وتشريعاتنا المحلية .

وتتطلع حكومة غانا الى المشاركة النشطة والبناءة في المؤتمر الدولي المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في البرازيل في عام ١٩٩٢ ، والذي بدأت الأعمال التحضيرية له بالفعل . ويحدونا الامل في أن تبحث جميع جوانب الحماية البيئية وصيانة البيئة ، بما في ذلك المسائل المتصلة بنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا والموارد لدعم التنمية القابلة للاستمرار في البلدان النامية .

وختاما ، يظل الفقر وانخفاض مستويات المعيشة في افريقيا يمثلان تحديا أساسيا للمجتمع الدولي . وسيظل هدف تحقيق سلم عالمي أمرا بعيد المنال مادام ذلك التحدي دون مواجهة . لقد اتسم عقد الثمانينات بأنه عقد التنمية الضائع . ومع بزوغ فجر عقد التسعينات لنتعهد معا بأن نتفادى مثل هذه الامور المثيرة للسخرية ونحن في نهاية العقد الختامي لهذا القرن وذلك بحشد جهودنا المشتركة والمتجددة من أجل تحسين نوعية الحياة للغالبية العظمى من شعوب كوكبنا . ولدينا مجتمعين القدرة والموارد اللازمة لذلك . ولا بد لنا من أن نقرن تلك القدرة والموارد بإرادتنا الجماعية .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠